



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ماذا يعني تحرير الجولان؟

رغم أن هنالك من سعى طوال السنوات العشر الماضية إلى تغيير قضية الجولان السوري المحتل من مشهد الأزمة السورية، إلا أن وقائع الأمور خلال هذه السنوات والعقود الطويلة التي سبقتها تعيد التأكيد على أن هذه المسألة جوهرية في الشأن السوري ككل. لم يكن احتلال الجولان السوري مجرد استنزاف مستمر بكل الاتجاهات للدولة السورية، بل وكان أيضاً عاملاً مؤسماً في طبيعة النظام السياسي القائم، وصولاً إلى تلميح المتشددين والفاستين الكبار وراء شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» لتضخيم المؤسسات الأمنية وإضعاف الحركة السياسية وتوسيع السيطرة على المجتمع والاقتصاد، وتالياً، توسيع النهب وضرب النمو والتنمية.

إن استمرار احتلال الجولان السوري سيعني استمرار الأزمة، وتحريره بات جزءاً أساسياً من إنهاء هذه الأزمة وإرساء الاستقرار، وفي إطار القرارات 2254 و242 و338. الظروف الموضوعية ابتداءً من التوازن الدولي الجديد ومروراً بالوضع الإقليمي، كلها باتت تشير إلى أن مسألة استعادة الجولان السوري المحتل ستكون بالضرورة جزءاً من الحل القادم. ولكن ما ينبغي الانتباه إليه، هو أن هذه الاستعادة ينبغي أن تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالموقف من القضية الفلسطينية، أي مرتبطة أيضاً بالموقف من المشروع الصهيوني ككل؛ لأنّ الدرس التاريخي الذي اختصره الشاعر والمناضل المصري الراحل أحمد فؤاد نجم بجملة واحدة، لا يزال صحيحاً تماماً، وذلك حين قال: «ربحنا سينا وخسرنا مصر». يمكن تكثيف الظروف الموضوعية التي أشرنا إليها آنفاً، وما طرحه من سيناريوهات في هذا الشأن، بالنقاط التالية.

أولاً: إن التراجع والانسحاب الأمريكي من منطقتنا ككل، هو تراجع وانسحاب لمجمل المشروع الغربي. ولما كان الكيان الصهيوني ومنذ نشأته ممثلاً أساسياً لهذا المشروع، فإنه سيخضع للتراجع نفسه. ثانياً: مؤشرات ارتفاع التناقض بين روسيا والكيان حول سورية باتت علنية، وباتت موضع درس معن من مراكز الأبحاث «الإسرائيلية»

ثالثاً: حتى التناقض بين الاتجاه الانسحابي الأمريكي، وبين مصالح الكيان، بات معلناً ومثاراً لنقاشات يومية.

رابعاً: بهذا المعنى، فإن الصهيوني سيحاول بيع ما لا يملك، أي بيع الجولان لأصحابه، مقابل ضمان رسمية معينة لسورية المستقبل، تكون استمراراً لحالة الاستنزاف المستمرة منذ عقود، بحيث تبقى سورية المستقبلية مقيدة وغير قادرة على نهوض جدي بمختلف المعاني، وعلى رأسها الاقتصادي.

خامساً: إذا كانت كل سيناريوهات الحل السوري تتقاطع في استعادة الجولان السوري المحتل، فإن الحل الحقيقي الوحيد هو ذلك الذي يستند إلى تسوية وتوافقات علنية بين السوريين أنفسهم على أساس القرار 2254، وليس أي نمط آخر من «الترتيبات» و«الصفقات»؛ لأنّ التوافق بين السوريين نحو بناء نظام وطني جديد هو المدخل الوحيد نحو استقرار حقيقي لسورية، وهو المدخل أيضاً نحو استقرار المنطقة ككل، وتالياً، نحو إنهاء مخطط الفوضى الأمريكية في هذه المنطقة بأدواته المختلفة، وهو ما يتوافق مع مصلحة القوى الدولية الصاعدة.

ما يجب أن يكون واضحاً للجميع، أن خروج سورية من الكارثة، والمضي على طريق استعادة وحدتها وشعبها وسيادتها على أراضيها كاملة وضمناً خروج كل القوات الأجنبية منها وعلى رأسها الصهيوني، هذا كله وإن كان يمر عبر توافق بين السوريين فيما بينهم، إلا أنه يمر بالضرورة عبر كسر المشروع الغربي- الصهيوني في سورية وليس عبر الخضوع له... فكما يقول كيسيونجر: «أن تكون عدواً لأميركا، فذلك يمكن أن يكون أمراً خطيراً. ولكن أن تكون صديقاً لها فهو أمر قاتل»



درس سوري في الانفصال عن الواقع: تجاهل الانهيار الاقتصادي

[14]

شؤون عربية ودولية

بريطانيا
ووهم استعادة المستعمرات

19

شؤون محلية

رغيف الخبز.. النهب باسم
الدعم والتوجه للخصخصة

16

ملف «سورية 2021»

في الانحطاط والتفسخ...
وما بعدهما!

05

شؤون عمالية

من قضايا المرأة
العالمية..

03

الإضراب

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



يوميّات من حياتنا

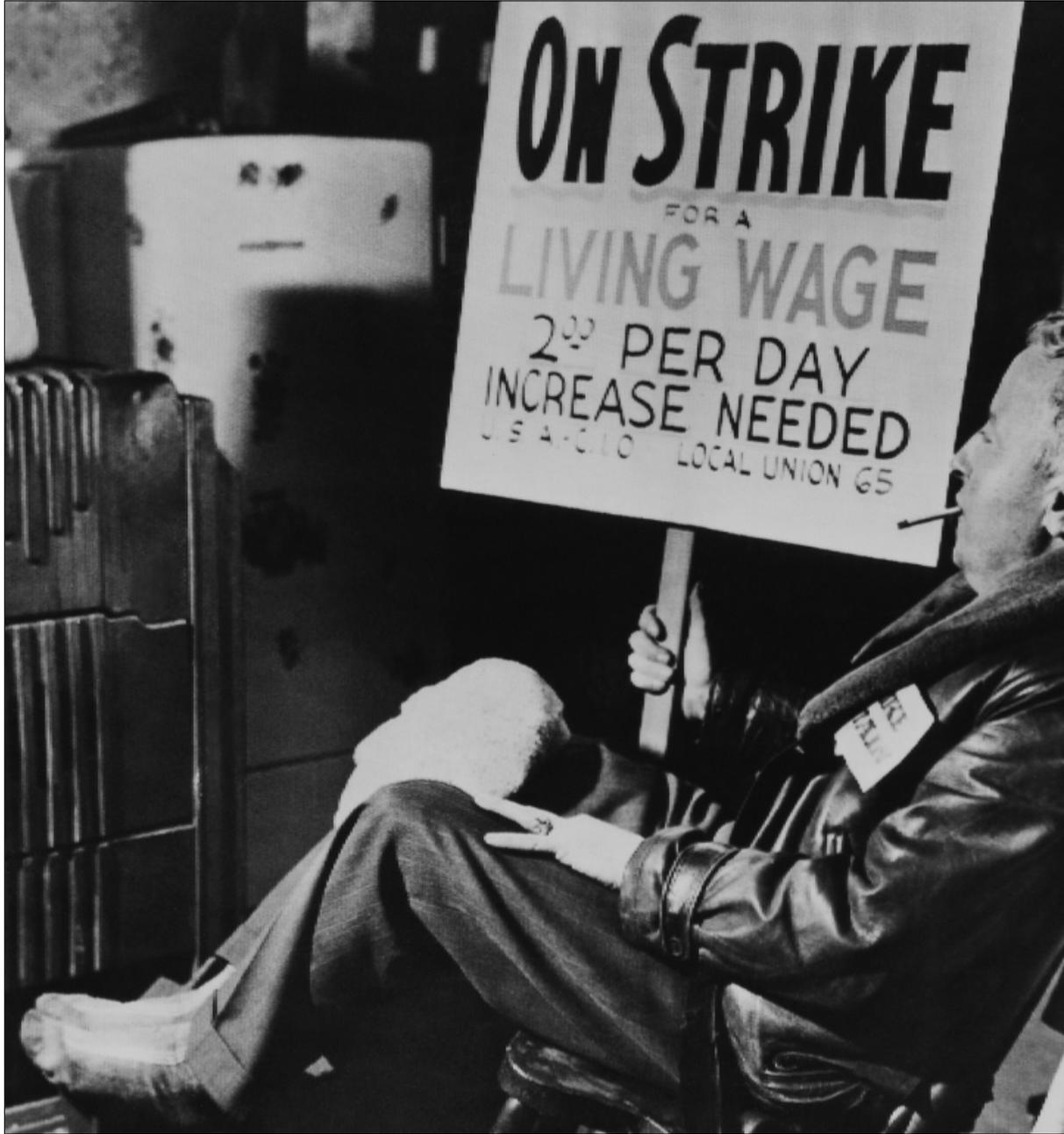
المزاج العام لدى أغلبية الشعب السوري هو في أسوأ حالاته، بسبب الوضع المعيشي المتدني جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع بحيرة من أمره، كيف سينتدبر معيشة يومه سواء كان يعمل بأجر أو عاطل عن العمل؟ والأخير وضعه لا يحسد عليه.

عند النزول إلى الأسواق وتريد شراء بعضاً مما تحتاجه، تصدم بما هو معلن من الأسعار التي تتغير كل يوم، وعندما يريد الفقير الحصول على حقه من الخبز أيضاً، يُصدّم للوقت الذي سيمضيه وقوفاً في الصف حتى يأتي دوره، ومع هذا قد خفضت الكميات له، والدور يعني ساعات طوالاً من الانتظار، ويحصل على ما قرّره له الحكومة من كمية قد لا تكفي عائلته، وإن أراد راكب السرافيس الوصول إلى عمله، فإن الانتظار لوقت طويل سبيله الوحيد كيما يصل إلى عمله، وهو بالأغلب يسير على قدميه مسافات طويلة حتى يصل إلى نقطة تمكنه من ركوب وسيلة للنقل.

الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الزدحامات اليومية كثيرة ومتنوعة، ولكن القاسم المشترك بينها: أن أزماتهم المستعصية على الحل منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميمها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء ليست لها حلول، وما يزيد الطين بلة، أو بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هو جملة التصريحات التي يدلي بها أصحاب العقد والربط من أركان الحكومة، والممنين مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعدادها، تلك التصريحات التي يحملون فيها الفقراء مسؤولية فقرهم، وأن سلوك الناس هو المسؤول عن كل ما يحصل لهم من أوجاع، فمثلاً: الناس يستهلكون الخبز أكثر من حاجتهم، وقد يقوم بعضهم ببيع ما لديه من خبز زائد كلف للإبثار. التقنين الطويل للكهرباء سببه مرة الأحوال الجوية بمختلف أوقاتها صيفاً أو شتاءً، ومرة أخرى أن الناس يستهلكون الكهرباء فوق حاجتهم الطبيعية. الوقوف لساعات بانتظار السرافيس أو الباصات، لأن أصحابها يقومون ببيع المازوت، وبالتالي يقل عددها وينتظر الناس.

أيضاً التصريحات المرتبطة برفع الأسعار، والتي يقول منظروها: لا بأس من رفعها المهم توفرها، وهناك من يطالب برفع الدعم كلياً وهو ما يحصل الآن، إن كان هناك دعم وتوزيعه على العائلات بشكل نقدي، وهذا يوصلنا إلى المربع الأول، حيث الحكومة لجأت إلى هذا الإجراء سابقاً مع مادة المازوت عند رفعها للسعر، ولكن نتائجها كارثية على المواطن والإنتاج.

ما نود قوله: إن الحكومات المتعاقبة جميعها، همها الأساس هو: جمع مواردها التي تنهب لصالح قوى الفساد الكبير، ومن لف لف لفهم بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، همها اختلفت المسميات، بينما الطرف الآخر العزيز على قلب الحكومات، يعيش فساداً في لُقمة الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟



الإضراب، هو التوقف عن العمل بصورة مقصودة وجماعية، وهدفه الضغط على رب العمل من قبل الأجراء، وتسمى أيضاً إضرابات الحوادث التي تؤلف توفيقاً عن العمل غير إجراء، كإضراب التجار وإضراب أعضاء المهن الحرة وإضراب الطلاب وإضراب المواطنين عن دفع الضرائب.

■ قاسيون

بدأت الإضرابات تأخذ أهمية أكبر إبان الثورة الصناعية عندما اكتسبت مجموعات العمال أهمية أكبر، في ظل وجود المصانع والمناجم. في أغلب البلدان، اعتبر الإضراب أمراً غير مشروع، ويعود ذلك للسطوة السياسية التي كان يملكها أصحاب العمل مقارنة بالعمال. أكثر البلدان الغربية شرعت الإضراب في أواخر القرن التاسع عشر أو بدايات القرن العشرين.

خلفية تاريخية

أول إضراب في التاريخ كان في عهد الفراعنة في دير المدينة 1152 قبل الميلاد، ضد رمسيس الثالث أشهر حاكم في الأسرة العشرين. بدأ استخدام كلمة «إضراب» في اللغة الإنجليزية عام 1768، عندما عمل بحارة في لندن على شل حركة السفن في الميناء، تعبيراً عن تأييدهم لمظاهرات انطلقت في نفس المدينة. الدستور المكسيكي،

كان أول دستور في العالم يضمن الحق القانوني في الإضراب وذلك عام 1917. وقد أقر في سورية حق الإضراب في الدستور الأخير الصادر عام 2012. وأغلب الإضرابات تتولى تنظيمها نقابات العمال أثناء المفاوضات الجماعية، والإضراب عادة يكون بمثابة تهديد أو خيار أخير أثناء التفاوض ما بين الشركة والنقابة.

تصنيف الإضرابات

قد يتجلى الإضراب في رفض العمال الذهاب إلى العمل، أو توكيل ناظر الإضراب مهمة ثني العمال عن العمل في الشركة، ومحاولة إقناع الآخرين بعدم التعامل مع صاحب العمل. شكل الإضراب الأقل حدوثاً، هو أن يحتل العمال أو الموظفين مقر العمل، ويرفضون القيام بالعمل كما يرفضون الخروج من المكان. يعرف هذا النوع من الإضراب بإضراب الجلوس.

أسلوب آخر في الإضراب، هو إضراب العمل حسب ما يقتضيه القانون فقط، حيث يقوم خلاله

العمال أو الموظفون بأداء مهامهم الوظيفية بالضبط كما يتطلب منهم عملهم، لكن لا أكثر من ذلك أبداً. مثلاً: قد يتبع العمال أو الموظفون جميع تعليمات السلامة بطريقة تعوق من إنتاجيتهم أو قد يرفضون العمل وقتاً إضافياً هذا النوع من الإضراب يسمى «الإضراب الجزئي» أو «التباطؤ» في إيطاليا، لا يعاقب من يشترك في هذا الإضراب، ولكن في الولايات المتحدة، يحق لصاحب العمل تسريح عامل أو موظف يقوم بذلك.

الإضرابات قد تكون بصدد مقر عمل، صاحب عمل، أو في وحدة داخل مقر عمل، أو قد تشمل صناعة بأسرها، أو قد يشترك بها جل العمال أو موظفي مدينة أو بلد ما. الإضرابات التي يشارك بها جميع العمال أو الموظفين، أو التي تتضمن عدد من نقابات العمال في منطقة معينة تعرف بـ «الإضرابات العامة».

إضراب التعاطف، هو صورة مصغرة من الإضراب العام، ويتم

فيه تعاطف مجموعة من العمال أو الموظفين مع نظرائهم في شركة أخرى، والتعبير عن ذلك بشكل فعلي. كانت إضرابات التعاطف سائدة بشكل واسع في الولايات المتحدة، أما في بريطانيا فقد منعت حكومة تاتشر ذلك النوع من الإضراب في سنة 1980.

إضراب طلابي ينتج عنه امتناع الطلاب - وأحياناً بمعوية المدرسين - عن حضور المدرسة بخلاف الأنواع الأخرى من الإضرابات، المستهدف في الإضراب «سواء كانت المؤسسة التعليمية أو الحكومة» لا يتكبد خسائر مادية، ولكن قد تتأثر سمعته.

إضراب ادعاء المرض: هو نوع من الإضراب يتظاهر في المضربون بالمرض، ويستخدم هذا الإضراب في الحالات التي يمنع فيها القانون أولئك الموظفين من إعلان الإضراب. الشرطة، ورجال الإطفاء، بالإضافة إلى المدرسين، الذين لا تسمح لهم قوانين العمل بالإضراب.

من قضايا المرأة العاملة..



منذ أن دخلت المرأة سوق العمل، بدأت تكتشف أن العمل هو الهدف الأساسي لمحور حياتها، وكانت ظروف عملها تتغير حسب الظروف التاريخية والوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد من تعليم وغيره، استطاعت المرأة العاملة أن تدخل معظم القطاعات الصناعية الإنتاجية منها والخدمية، وكان تواجهها محدوداً نسبياً، هذا إذا استثنينا قطاع التعليم، وما دون التحصيل الجامعي.

■ نيلك عكام

لقد دخلت المرأة العاملة معترك حياة العمل بكل تفاصيلها، من قوانين ورعاية الأمومة ورعاية الطفولة واستغلالها بأجور منخفضة، وشروط عمل مجحفة بحقوقها، وخاصة المرأة العاملة في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم. وبسبب ظروف الأزمة الوطنية في البلاد فقد العديد من العمال، وكذلك العاملات، أعمالهم، وخاصة العاملات لدى القطاع الخاص، حيث ارتفع معدل نسبة البطالة ووصلت إلى أكثر من 50% حسب بعض الدراسات. ومن البديهي أن نقول بأن عمل المرأة يساهم بشكل فعال في بناء المجتمع وتطوره اقتصادياً واجتماعياً وحتى علمياً، وخاصة أن المرأة تشكل ما يقارب نسبة 51% من المجتمع، وهذا قبل انفجار الأزمة، ويعمل معظمهم في القطاع الزراعي، وحسب بعض المصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل،

العاملات من حيث تأهيل الكوادر ومحدوديتها في قطاع الدولة، وعدم توفرها في القطاع الخاص إلا من رحم ربي، وعدم تناسب دوام الدور الخاصة للحضنة مع دوام عمل المرأة العاملة الأم، هذا إضافة إلى صعوبات النقل وارتفاع أسعار المواصلات التي لا تتناسب مع واقع الأجور المتدنية، الأمر الذي يدفع الأمهات إلى التخلف في العمل، أو الإكثار من الإجازات غير المأجورة، لذلك لا بد من تعديل القوانين التي تحد من عمل المرأة، وإزالة الضغوط الملغاة على عاتقها وجعلها منتجة وفعالة في مجتمعها.

يزال السؤال: هل أنصفت قوانين العمل المرأة العاملة، خاصة فيما يتعلق بإجازة الأمومة؟ فهي قليلة بالنسبة لما يحتاجه الطفل من رعاية في مراحل نموه الأولى، حيث تمنح الأم 120 يوماً عن الولادة الأولى، و90 يوماً عن الولادة الثانية، أما الولادة الثالثة فتمنح عنها 75 يوماً... على أن تبدأ الإجازة خلال الشهرين الأخيرين من الحمل. رغم أنها في بلدنا قصيرة مقارنة ببلدان العالم، فالشكل القانوني يوحي أنه لا تمييز ضد النساء في قطاع العمل، لكن المعوقات متشعبة وكثيرة، ومن أهمها: وضع دور الحضنة لأطفال

والقطاع الخاص، نجد أنها لم تفرق بين الرجل العامل والمرأة العاملة في العمل فكلاهما يحصلان على نفس الأجر والحوافز لذات العمل، وكذلك في المراتب الوظيفية، لكن الواقع والحياة شيء آخر، فمشاركة النساء في الحياة الاقتصادية أبعد ما تكون من حيث المساواة، فهي غير مطابقة للقوانين وغير منسجمة معها، حيث أغلب العاملات في القطاع الخاص يحصلن على أجور أدنى بكثير من أقرانهم العمال، ويواجهن تمييزاً ومصاعب كبيرة في مكان العمل، إضافة إلى أنهن غير مسجلات لدى مظلة التأمينات الاجتماعية، ولا

أنه عدد النساء الداخلات إلى سوق العمل ارتفع بنسبة أربعة إلى واحد مقابل العمال الرجال خلال الأزمة. ورغم ذلك، تواجه المرأة صعوبات كبيرة في سوق العمل، كمحدودية فرص العمل وعدم توفر الخيارات المناسبة، ولا سيما لصاحبات الشهادات، وفرضت ظروف الأزمة الراهنة على النساء السوريات شكل حياة لم يكن مألوفاً أو مقبولاً، كالعامل بمختلف أنواع المهن، بما فيها البناء وغيرها، والسؤال: هل أنصفت المرأة العاملة؟ من خلال العودة إلى قوانين العمل التي تنظم علاقات العمل في قطاع الدولة

الطبقة العاملة



عمال كوكا كولا يتوصلون إلى اتفاقية جديدة
توصل العمال في مركز توزيع فرجينيا إلى اتفاقية عقد جديدة مع الشركة، بعد تهديدهم بالإضراب. ووفقاً للنقابة: أنه صوت 95% من الأعضاء العاملين لدى الشركة لقبول عرض الشركة الأخير لتسوية عقد جديد. كان العقد السابق قد انتهى في 28 تموز 2021، وسيشمل العقد الجديد المزيد من الزيادات في الأجور، وخفض المبالغ المالية المطلوبة للمساهمة في التأمين الصحي من قبل العمال، وقالت النقابة: كنا قد خططنا لبدء الإضراب هذا الأسبوع، لكن الشركة وافقت في أواخر الأسبوع الماضي على الدخول في مزيد من المفاوضات، ويغطي العقد ثلاث سنوات، وسيوفر للعمال حداً أدنى قدره 1,80 دولاراً للساعة في زيادة الأجور، مع تغييرات طفيفة في هيكل المزايا في السنة الثالثة من العقد.



عمال مصنع الكيماويات في مقاطعة بيفر يصوتون للإضراب
اتخذ العمال في مصنع كيماويات بيفر كاونتي الأمريكية قراراً بالإذن بالإضراب إذا لم تتم تلبية طلبهم الخاص بحماية العمال. وقالت النقابات يوم الخميس 12 من الشهر الجاري. أن 98% من الأعضاء وافقوا على قرار الإذن بالإضراب، للضغط على المفاوضات للمضي قدماً. قال كبير مفاوضي العمال «نعتقد أن الشركة انتهكت قانون العمل الفيدرالي، وقامت في ممارسات عمل جائرة خطيرة بالإضافة إلى مقترحات الشركة غير المعقولة». وقال «نريد أن يتمتع العمال بالقدرة على الوقوف والقول، هذا غير آمن دون الخوف من الانتقام. لقد واجهنا مشاكل مع ذلك على مدى السنوات العديدة الماضية».



عمال السكك الحديدية الألمان يعلنون إضراباً
بدأ عمال السكك الحديدية الألمان إضراباً على مستوى البلاد يوم من الشهر الجاري الثلاثاء، وقال رئيس نقابة العمال: إن 95% من أعضائها صوتوا لتأييد هذه الخطوة. وقال رئيس نقابة العمال: إن الإضراب سيبدأ بجميع قطارات البضائع يوم الثلاثاء، وسيتوسع ليشمل قطارات الركاب من اعتباراً من يوم الأربعاء حتى يوم الجمعة. ويطلب اتحاد العمال بزيادة الرواتب بنسبة 3,2% ومكافأة فيروس كورونا لمرّة واحدة بقيمة 600 يورو.. وتضم نقابة العمال أكثر من 35000 عضو وخلال المفاوضات الأخيرة، وافق اتحاد عمال السكك الحديدية الأكبر في ألمانيا على صفقة العام الماضي التي تضمنت زيادة بنسبة 1,5% في عام 2022 واستبعاد تخفيضات الوظائف.



بعد أن هدد العمال بالإضراب
تراجعت شركة Pret a Manger البريطانية عن خطط خفض ترفيعات العمال المقترحة على الأجور بعد أن هدد العمال بالإضراب، حيث اصطفوا في طابور خارج الشركة، وهددوا بتعطيل الأدوات لمدة أسبوع، بعد أن أثار التغيرات المخطط لها في الأجور غضباً شديداً من قبل العمال، وقال مدير Pret أنه تمت استعادة مكافأة العمال إلى 1 جنيه إسترليني للساعة بعد أخذ ملاحظات العمال في الاعتبار. هذا وكانت الشركة قد تخلت عن دفع توزيع الأرباح للمساهمين بحجة جائحة كورونا، وكانت التخفيضات في الأجور جزءاً من برنامج توفير التكاليف الذي أقرته الشركة، إضافة إلى عدم دفع تعويضات أوقات الراحة للعمال، وتضم الشركة سلسلة من المقاهي تعمل في البلاد.

أحوال العمال في هذا الزمان!



عمالية واسعة، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة، من حيث التكون والقدرة على المواجهة مع أعدائهم الطبقيين، منخبين النقابات الصفراء السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادن لقوى رأس المال.

إن الطبقة العاملة في سورية تتعرض لضغوط كبيرة في أكثر من جانب: أولاً: الكوارث التي لحقت بها جراء الأزمة بالتهجير، ليس من مكان السكن فحسب، بل من مكان العمل.

ثانياً: البحث عن سكن وعمل في الوقت نفسه، وهذا رتب أعباء كبيرة لا طاقة للعمال على تحملها.

ثالثاً: ضغط الأجور من حيث ضعفها وعدم قدرتها على تلبية الضروريات من سكن ومعيشة.

رابعاً: فقدان الطبقة العاملة لتنظيم يرعى مصالحها في أوضاعها الجديدة، حيث النقابات غائبة عن الفعل الحقيقي في الدفاع عن مصالحهم.

خامساً: في غياب النقابات ودورها في تنظيم العمال، تحرك العمال في بعض المعامل منفردين، واستطاعوا في بعضها تحقيق القليل من مطالبهم، لهذا اضطرت أصحاب المعامل المجاورين من تقديم بعض الفتات لعمالهم درءاً لخطر العدوى من العمال المتحركين. إن تطور الأوضاع المعيشية للعمال، وغياب حقوقهم وغياب تنظيمهم النقابي سيدفعهم نحو التحرك، وهذا قانون الصراع بين الناهبين والمنهوبين، وعندها لن يفيد الفتات المقدم.

لا عدو ولا صديق، وهو يستفيد إلى حد كبير من إيمانهم بأن ما يقدمه من أشياء هذا فعل خير، ولا يعلمون قضية أساسية، وهي: أن صاحب العمل لا يقبل بالانقراض من أرباحه، وبالتالي ما يقدمه هو جزء يسير مما ينتجه العمال، حيث يعمل قانون القيمة الزائدة عملاً جباراً من خلال تكثيف العمل، أو إبطائه أو تطويره في أدوات الإنتاج، وأن ما يأخذه العامل كأجر وما يأخذه كهبات ماجور عليها رب العمل، هي مما ينتجه العامل في الساعات الأولى من عمله، وما تبقى فهي لرب العمل.

النتائج المستخلصة من هذه الوقائع، أن رب العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمال، ويقدم لهم رشاً ليضمن عدم تحركهم دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، وأيضاً بهذا الفعل الذي يقوم به رب العمل يبقى وعي العمال لمصالحهم - إن تمكن بالاستمرار من تقديم الرشاً - مغيباً ومرهوناً بتحركاتهم بما يقدمه لهم، وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاوى المادية والمعنوية، ولم يستمر هذا الأمر مع تسيّد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع انتشار وباء كورونا، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات

للتحكم والسيطرة والهيمنة على قوة العمل كما يفلت زمامها، ويصبح التحكم بمنهجها صعباً، وهذا شرطه أن يكون العمال واعين لمصالحهم عارفين بشكل وأسلوب استغلالهم، مدركين لأهمية أن يكونوا منظمين، والشرط المقابل، وهو قدرة رأس المال على تحقيق أعلى نسبة ربح، بأن تصيغ الطبقة المسيطرة القوانين الضرورية لعملية السيطرة والتحكم، مدعومة بقوة القمع وبجهاز نقابي يدجن حسب مصالحها - إن أمكنها ذلك - لتعزيز السيطرة التي تؤمن مصالح رأس المال، ولا بأس من فتات ينثر هنا وهناك لتغطية عملية الاستغلال، التي يجري التلاعب به بوعي العمال، بأن ما يجري وما يقدم لهم في المناسبات الدينية كالأعياد وغيرها.. إنما هو مكرمة وهبة من صاحب العمل، الذي سخره ورزقه الله لكي ينفق على الفقراء والمساكين، والعمال هم الأكثر فقراً، فإذا ما أنفق عليهم نفقة ما، سيكون وزنها أكثر في ميزان حسناته، وستسجل له في صحيفته، وتكون عوناً له ليدخل الجنة.



في غياب

النقابات ودورها

في تنظيم

العمال تحرك

العمال في

بعض المعامل

منفردين

واستطاعوا في

بعضها تحقيق

القليل من

مطالبهم

أحد المعامل الكبيرة تحرك عماله تحركاً جزئياً، ورب العمل استقبل هذا التحرك بجملة من الإجراءات، وأولها: دفع نسبة من الأجر المقطوع تعويضاً عن غلاء المعيشة، ودفع نسبة أخرى كمكافآت، وبقي الأجر المقطوع ثابتاً، ولا تدخل تلك التعويضات في حساب الراتب التأميني، لأن ذلك سيكلفه مبالغ كبيرة تدفع في حساب العامل، وتحسب له عند الاستقالة أو الخروج على المعاش، هذا جانب، والجانب الآخر من الموضوع يحمل في طياته مخاطر على العمال من حيث وعي مصدر استغلالهم وكيف يتم ذلك.

يقوم رب العمل بتوزيع بعض الهبات التمويينية، وكذلك يوزع على العمال بعض قطع اللحم وغيرها، وهذا التوزيع كما ذكرنا أعلاه يأتي بسباق أن صاحب العمل قلبه لله وقلبه على الفقراء العمال المساكين، وهو يستفيد إلى أقصى حد من أوضاعهم السائدة التي لا تسر

■ عادل ياسين

في بعض معامل القطاع الخاص، حيث يكون العمال بالمئات، ويعملون ثلاث ورديات، وإنتاج المعمل رائع ومسوق بالرغم من الوضع المزري للصناعة عموماً، في قطاع الدولة أو في القطاع الخاص، لأسباب كثيرة، مما يعكس هذا الحال نفسه على أوضاع العمال في أجورهم، وبالتالي، مستوى معيشتهم فيصبح عدم الرضا هو السائد عند العمال على ما هم به من سوء في أحوالهم، وعدم الرضا الذي يكون همساً في البداية، ويصبح علناً لاحقاً، ولكن لا يتحول إلى فعل ظاهر كإعلان احتجاج في المكان، أو توقف عن العمل، أو إضراب لوقت محدد، هذا الوضع يستشعر به رب العمل عبر قرون استشعاره المنتشرة على خطوط الإنتاج، ويحاول امتصاصه بأشكال مختلفة.

في الانحطاط والتفسخ... وما بعدهما!



ولكنه أخطأ في حساباته، أو فعل ذلك كرهاً بالطرف الآخر، وليس حباً بالطرف الذي اصطفأ معه، وأصبح ضحية البروباغندا، مثل غيره من السوريين...

المسؤولية بأبعادها الوطنية-الثورية-الأخلاقية-الإنسانية-تقتضي من هؤلاء اليوم الجرأة مع الذات، والمراجعة، وتغيير زاوية الرؤية إلى الزلزال السوري، والخروج من دائرة رد الفعل المغلقة، والسعي إلى إعادة إنتاج مفهوم الوطنية لمن يريد، وإعادة إنتاج مفهوم الثورة، على حقيقتهما، لمن يريد...

ما من طرف أساء إلى الوطنية الحقّة، كما أساء لها سلوك السلطة، وهي التي غطت كل سلوكها مع الشعب السوري قمعاً وحرماً وتجويعاً بداعي الانتصار للوطن، وما من جهة أساءت إلى الثورة الحقّة كما أساءت لها معارضة الائتلاف، وهي التي ارتكبت كل الحماقات والموبقات، بدءاً من الغباء السياسي وصولاً إلى الارتزاق والعمالة، تحت راية الانتصار لـ «ثورة» الشعب السوري... الوطن مقدس، ولكن ليس الوطن الذي تقصده ديماغوجيا التشبيح والتعفيش. والثورة مقدسة، ولكن ليست ثورة تصبغ في خدمة التشبيح والتعفيش الدولي، وتصبح مفرخة لإنتاج المرتزقة.

نختصر، ونقول، حزب الفاقة والجوع في سورية، أمامه فرصة تاريخية، كي يكس كل هذا الهشيم، وكل هذا الرماد المادي والروحي الذي خلفته حرائق الحرب، وأغلب الظن أن الجميع سيأتي إلى الحل مكرهاً، ولكن حذار من استغلال حاجة السوريين إلى الأمان والاستقرار والخبز، لتشيويه وتبيع الحل، أو سرقته... القتل عبر التاريخ عندما عجزوا عن إيقاف قاطرة التغيير حاولوا التحكم بطريق سيرها... وعندما عجزوا عن ذلك احتلوا مقعداً فيها.

معادلة الأزمة، وفي الحقيقة كان قد تم تغييره بقوة السلاح أكثر مما كان مجهولاً، الآن ثمة 5% من السوريين مستفيدون من الأزمة، بمواجهة 95% من المتضررين، وكل اصطفاف ما عدا ذلك بات مجال تهكم وتندر، من أي إنسان يتمتع بحد أدنى من الفهم والضمير.

هناك إشارات واضحة من كل مناطق سورية، من درعا وبيبان وعشائرنا الذي ينضح بوغي نسبي، يفوق وعي كل نخب السلاح والدم، سلوك ومواقف قوى مجتمعية واسعة وفاعلة في السويدياء ضد حملة السلاح من أي اصطفاف كان، وإرغامهم على التراجع عن العريضة والرّعنة، الفضاء الإلكتروني وما يزخر به من ردود أفعال تجاه سياسات النظام وخصوصاً في المناطق الخاضعة لسلطته، احتجاجات السوريين في المناطق الخاضعة لسلطة الاحتلال التركي بما فيها إدلب... مواقف أبناء الجزيرة السورية من محاولات التوتير والفساد، ربما تبدو كل هذه المظاهر للبعض هامشية، وغير ذات جدوى، ربما لا يلاحظها كل من ينظر إلى المشهد بعين واحدة، ولا يعيرها أهمية كل من حكم على نفسه بالاصطفاف في خندق من الخنادق، ولكن نظرة عميقة ستقول لنا: رغم حالة التفسخ، ثمة عودة للعنصر المغيّب من المعادلة، وبات يعبر عن نفسه بألف طريقة وطريقة ورغماً عن الكل، من لا يرى ذلك حتى الآن، سيراه قريباً بالعين المجردة... بغض النظر عن الشكل الذي سيظهر به...

واستطراداً، ثمة مخزون سوري هائل، من أصحاب الكفاءات السورية، تم تهميشه، وتحييده، وشلّ فعاليته، وتحول إلى قوة سلبية بعد أن اصطف تحت ضغط الحرب البسيكرونية مع أحد طرفي المأساة السورية: من دعاة الوطنية، ودعاة الثورة، رغم أنه لم يكن مستفيداً بالمعنى المباشر،

التوصيف الأمثل للراهن السوري، هو أن الوضع وصل إلى درجة التفسخ، التفسخ في آية بنية، يعني أن الكل مأزوم، الكل في مأزق: من السلطة، إلى المعارضة، إلى القوى المتدخلّة بجميع مواقعها، وبغض النظر عن الموقف منها، لا أحد يمتلك أدوات تحقيق مشروعه، وكيفما تحركوا ثمة فشل جديد، وضريبة مستحقة يدفعها السوريون، وأي احتكاك بين المازومين بالطريقة السائدة منذ عشر سنوات، لم يعد يعني إلا المزيد من التفسخ... دولة كسورية لم تعد قادرة على إشباع ناسها خبزاً، وماءً، وكهرباءً، هل من توصيف مناسب، سوى الانحطاط؟

■ عصام حوج

ويتجاوز ما سبقه... هذا الجديد لم يَحْظَ من نَظَر إلى الواقع في حالته الساكنة، ولم يفهمه، فتفاجأ به، أما من التقطه كأفراد وقوى فدخل التاريخ...

في مرحلة انحطاط وتفسخ البنى، تبدأ حرب الإرادات، ولعبة عض الأصابع، من سيقول «أخ» أو لا؟

في سورية، لم تعد تنفع أي من الأدوات السابقة: لا سلاح، ولا ميليشيا، ولا دجل إعلامي، ولا اختراقات استخباراتية، ولا حميات؛ وطنية- أو ثورية- أو قومية- أو طائفية، خريطة الجوع والقلق وحدت الجميع، كدبت كل الخب وأطاحت بالاصطفافات، الكل بات عاجزاً، وعارياً...

من يدعو إلى الصمود بات محل سخريه، ومن يتحدث في الثورة تأتيه اللعنات من كل حذب وصوب، ثمة عنصر كان يبدو «مجهولاً» في

ماذا بعد...؟ ليست المرة الأولى التي يصل فيها التآزم على مسرح التاريخ إلى هذه الذروة، والتفسخ إلى هذا المستوى، في هذه الجغرافيا أو تلك... ودائماً كانت إحدى دلالات التفسخ على الرغم من كل مأساويته، هي أن حللاً ما.. بات على الأبواب- على ما يبدو ثمة قانون هنا يفعل فعله- ومن يعرف ألف باء علم التاريخ سيدرك ذلك، بدءاً من تفسخ الملكية الفرنسية 1789 وسقوطها، وشبهاتها آنذاك، ومروراً بتفسخ القيصرية الروسية، ومن ثم الإمبراطورية العثمانية، وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى، والثانية، دائماً كان ثمة عنصر جديد يظهر ويضع بصمته على صفحة التاريخ، بشرط أن يتوافق مع حاجات الواقع الموضوعي، واتجاه التطور التاريخي

ثمة مخزون سوري هائل من أصحاب الكفاءات السورية تم تهميشه وشلّ فعاليته وتحول إلى قوة سلبية



لماذا يحرص المعاقبون على



آليات التضليل عبر العقوبات

من حيث المبدأ، تفرض العقوبات عموماً على الأشخاص، بـ الكيانات «مؤسسات، مجموعات... إلخ»، جـ الإجراءات «حظر أو قيود على الاستيراد أو التصدير أو كلاهما... إلخ»، والبحث في الأنواع الثلاثة للعقوبات تكشف عن العديد من الآليات التضليل التي يمارسها فاضلو العقوبات بهدف التغطية على الأهداف الحقيقية من العملية.

«العقوبات على الأشخاص»، ومن اسمها فقط، تعطي انطباعاً كاذباً بأن المستهدف من هذه العملية هم مجرد أفراد وليس عموم الشعب، ويتوجه التركيز الإعلامي على هذا النوع من العقوبات للتغطية على الآثار الكارثية المترتبة على الأنواع الأخرى منها.

وإذا نظرنا عن كثب إلى طبيعة «العقوبات على الأشخاص» سيوضح مقدار حجمها، فهذا النوع من العقوبات يشمل إجراءات مثل: «تجميد أرصدة هؤلاء الأفراد الموجودة في دول معينة، ومنعهم من زيارة هذه الدول، وملاحقة عملياتهم المالية والتجارية ومحاصرتهم»، والسؤال المنطقي هنا هو: هل يؤثر هذا النوع من الإجراءات على الشخصيات التي يتم استهدافها بالعقوبات؟ من يريد تجميد أرصدة هؤلاء الأفراد يعرف جيداً أن الأموال الموضوعية بأسمائهم الصريحة لا تتعدى الفئات و«مصروف الجيب» أي، بضعة ملايين يستخدمونها من أجل عمليات الإنفاق المباشر، لكن ملياراتهم وثرواتهم الفعلية يجري التستر عليها بطرق احتيالية بعضها معروف، كالأقنعة المتتالية والأوفشور والملاذات الآمنة، وبعضها غير معروف حتى اليوم. ما يعني أن الضرر الواقع على هؤلاء الأفراد نتيجة العقوبات هو ضرر حتى لا يكاد يكون جديراً بالذكر. أما منعهم من زيارة دول بعيدتها فلهذا هؤلاء من الأماكن والجهات حول العالم ما يعوض عليهم «خسارتهم» السياسية هذه وأكثر! وأخيراً، كما أسلفنا، فإن ملاحقة عملياتهم المالية والتجارية بهدف محاصرتها لن يثمر عن أية نتيجة لأن الجانب الأساسي والأكبر من هذه العمليات لا يتم باسمهم بطبيعة الأحوال وإنما عبر أقنعة عدة.

هل للعقوبات أساس قانوني؟

حسب الباحثة ربيكا باربر، تشمل عقوبات قيصر المفروضة على سورية جميع المداولات التي تتم مع الحكومة السورية وقطاعات اقتصادية سورية محددة في أية بقعة من العالم، حتى وإن لم تكن هذه المداولات مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العقوبات التي تمتد على المداولات التي لا علاقة لها بالدولة المطبقة لها، أو لها علاقة محدودة معها، تُعرف باسم «العقوبات الثانوية» أو «العقوبات خارج الحدود الإقليمية»، والقانون الدولي يحد من إمكانية الدول ممارسة سلطاتها القضائية على غيرها؛ فكقاعدة عامة، بإمكان الدولة أن تمارس سلطاتها القضائية على الأفراد والكيانات داخل حدودها، وعلى مواطنيها أينما كانوا، وهناك بضعة شروط أخرى محددة لكيفية ممارسة الدولة لسلطاتها القضائية. على سبيل المثال: بإمكان دولة ما أن تمارس سلطاتها القضائية خارج حدودها فيما يتعلق بسلوك له تأثير مباشر على أراضيها، أو مواطنيها، ويجادل البعض بأن الدولة بإمكانها أن تمارس سلطاتها على الكيانات التابعة لمواطنيها، لكن هذه القواعد بشكل عام لا تسمح بفرض «عقوبات ثانوية».

رغم ذلك، تمتلك الولايات المتحدة تاريخاً طويلاً في تطبيق «العقوبات الثانوية»، وتباينت المبررات القانونية المقدمة لتطبيقها تبعاً لطبيعة التدابير المتخذة. في بعض الحالات، أكدت الولايات المتحدة بأن الكيانات المشمولة بالعقوبات تخضع لسيطرة مواطني الولايات المتحدة، وفي مناسبات أخرى اعتمدت حججاً تتعلق بالولاية القضائية العالمية، التي تنص على أن بعض الجرائم شنيعة للغاية بحيث يمكن معاقبة مرتكبيها من أية دولة أينما وجدوا. لكن معظم الخبراء لا يقبلون بهذه الحجج باعتبارها أساساً قانونياً لتقوم الولايات المتحدة بسن قانون داخلي لينظم النشاط الاقتصادي للأجانب في دول أخرى. «راجع ترجمة مقال باربر المنشور على موقع قاسيون، بعنوان: عقوبات «قيصر» من وجهة نظر القانون الدولي».

يكاد يستحيل الحديث عن مسألة العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على سورية دون الانطلاق من مغالطة أساسية غالباً ما يجري العمل على حشرنا بها، وهي الثنائية المغلوطة التي تقول: إن كنت معارضاً للنظام بحق فليك أن تؤيد العقوبات المفروضة «عليه»، أما إن جاهدت بموقفك الراض لها، فهذا يعني أنك مؤيد له. وبهذا الشكل، مطلوب منك أن تتعامى عن كل الأهداف بعيدة المدى التي يتوخاها المعاقبون، وعن الأرباح الخيالية التي يجنيها «المعاقبون» بالاستفادة من العقوبات ذاتها.

تغيير سلوكه، ومن دفع ثمن ذلك بالدرجة الأولى هم شعوب هذه الدول التي حاصرتها العقوبات بطرق شتى وبنسب متفاوتة. وهذا العامل كاف لوحده كي يتخذ المرء موقفاً رافضاً للعقوبات.

متى ترفع العقوبات؟

الإجابة الأمثل على هذا السؤال تحيل القارئ للاطلاع على التجربة العراقية، حيث أن العقوبات الغربية المفروضة على العراق منذ حرب الخليج لا تزال سارية حتى الآن، وذلك رغم ما قيل إنه «سقوط نظام صدام حسين» عام 2003، أي مع احتلال العراق، وإسقاط جهاز الدولة العراقي، واستلام حلفاء الولايات المتحدة الحكم في البلاد، ثم تغيير الحكم شكلياً لأكثر من مرة على مدار السنوات الـ 18 الماضية، ولا تزال العقوبات نفسها سارية المفعول!

ومثل العراق هذا ينطبق على الحالات الأخرى، حيث فرضت العقوبات تبعاً لذرائع محددة جرى تجاوزها على مدار السنوات، ورغم ذلك بقيت العقوبات قائمة ولم تُرفع، وللتأكد من ذلك يمكن العودة إلى موقع الخزانة الأمريكية للاطلاع على العقوبات التي لا تزال سارية المفعول.

بهذا المعنى، يبرز السؤال استناداً إلى التجارب أمام أعيننا: من يضمن رفع العقوبات في حال تغيير النظام في سورية؟ ببساطة لا أحد، وبالتالي، فهذا العامل كاف أيضاً لوحده حتى بالنسبة لأولئك الصادقين في رغبتهم بتغيير النظام في سورية كي يكونوا ضد العقوبات التي لا يستطيع أحد أن يحدد متى تُرفع.

سعد خطار

جاءت العقوبات الأمريكية الجديدة التي تم فرضها في العاشر من الشهر الجاري - وهي العقوبات الثانية خلال ولاية الرئيس الحالي، جو بايدن - لتعيد التأكيد على أن العقوبات هي سياسة الدولة الأمريكية، أي سياسة النخبة الحاكمة فعلياً في الولايات المتحدة، بغض النظر عن هوية الرئيس الموجود في البيت الأبيض، فالعقوبات - كما تبرز التجربة - وهي واحدة من الأدوات التي تستخدمها النخبة لأهداف استراتيجية بعيدة لا تقتصر على حدود المنفعة المباشرة المؤقتة.

هل غيرت العقوبات نظاماً أو غيرت سلوكه؟ تدرجت الأهداف المعلنة من عملية فرض العقوبات الغربية على سورية من «تغيير النظام»، كما كان يصرح العديد من المسؤولين الغربيين قبل بضعة أعوام، وصولاً إلى «تغيير سلوكه». كما يجري التذرع خلال السنوات الأخيرة. وعلى طول الخط، كان ولا يزال هناك من بين القوى السياسية في سورية من اقتنع بصدق هذين الهدفين وروج لهما، متجاهلاً الوقوف أمام سؤال بديهي: هل غيرت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا نظاماً ما؟ أو هل استطاعت تغيير سلوكه فحسب؟

إلقاء نظرة على الدول التي جرى استهدافها بالعقوبات سابقاً كقيل لوحده بتقديم الإجابة: من كوبا إلى العراق وفنزويلا وروسيا وإيران وكوريا الشمالية... إلخ، لم تنجح أي من العقوبات التي جرى فرضها على مدار سنوات عديدة في تغيير أي نظام أو

العقوبات هي

سياسة الدول

الأمريكية أي

سياسة النخبة

الحاكمة فعلياً في

الولايات المتحدة

بغض النظر عن

هوية الرئيس

الموجود في البيت

الأبيض

مصلحة «المعاقبين» إلى هذا الحد؟



الطويل بفعل العقوبات التي يتعرض لها؛ فتجار الحرب الذين غنموا المليارات من نهب الإنتاج الوطني، يذهبون بفعل تلاشي هذا الإنتاج إلى حدود كارثية نحو إنتاج آخر أسود، مثل: الكبتاغون والدعارة والأنشطة الأخرى الإجرامية، وبالتالي، فإن عملية تحويل أفغانستان إلى المصدر الأول للافيون في العالم عبر التدخل المباشر، جرى تكرار ما يشبهها في سورية بشكل غير مباشر، وبالاستفادة من العقوبات.

يدرك جيداً من يفرض هذه العقوبات أن الأمور ستتجه نحو هذا النوع من الإنتاج في ظل بنية سياسية كالموجودة في البلاد، وهذا ما يؤكد أن الأضرار الناجمة عن العقوبات المفروضة غربياً ليست «أضراراً جانبية» كما يسميها البعض، بل أضراراً مقصودة ومستهدفة. ما يسمح بالقول: إنه قد يكون أحد الأهداف بعيدة المدى من العقوبات هو تحويل طبيعة الاقتصاد السوري إلى اقتصاد إجرامي، بكل ما يعنيه ذلك من تحول البلاد لتصبح دولة فاشلة منتجة للفوضى، وهو ما يناسب مصالح القوى المعادية للبلاد وعلى رأسها كيان الاحتلال.

نتيجة العقوبات التي ساهمت في تكريس هذه العزلة التي ظلت قائمة إلى ما قبل قرار مجلس الأمن الدولي 2585 حول المعابر بوصفه أول قرار يضع الدول المتدخل في سورية جميعها، والمجتمع الدولي ككل، أمام مسؤولية تمرير المساعدات عبر ما سماه «خطوط النزاع»، أي، الخطوط التي تفصل بين مناطق السيطرة المختلفة ضمن الأراضي السورية نفسها «راجع افتتاحية قاسيون: لماذا انزعج البعض من 2585؟»

وجانب أساسي من الأهداف التي ترجوها الدول المعاقبة من عملية فرض العقوبات، هو: أن هذه الأخيرة تساهم في تعقيد وتصعيب الطريق على الدول التي تريد أن تساعد سورية في مجالات شتى، بما فيها المحروقات على سبيل المثال، ما يؤثر بدوره على الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل التعافي المبكر للبلاد.

فوق ذلك، تغير العقوبات الطبيعية الاقتصادية للبلد المستهدف الذي يتمتع بالحالات الطبيعية بأنشطة اقتصادية متنوعة «صناعة، تجارة، عقارات، استيراد، تصدير... إلخ»، وهو البلد ذاته الذي يتحول فيه الاقتصاد على المدى

بحيث بات في البلد عدد من المستوردين على أصابع اليدين أو اليد الواحدة، هم المتحكمون فعلياً بكل ما يدخل إلى السوق...

العقوبات وضمن طواعية المنظمات الإنسانية

إذا أخذنا قانون قيصر مثلاً في حالة العقوبات، فإنه يتعامل مع المنظمات الإنسانية العاملة في سورية وفق منطق أنها مدانة حتى تثبت براءتها «وذلك على العكس من كل الفقه القانوني حول العالم». ما يعني: أن على المنظمات الإنسانية أن تأخذ الموافقة المسبقة من الأمريكي على نشاطها قبل القيام به. الغرض الفعلي من هذه العملية هو أن المنظمة كي تعمل في سورية عليها أن تكون حائزة فعلياً على رضا الولايات المتحدة تحديداً، وتعمل ضمن الغايات السياسية لها.

وجانب من هذه المسألة يثير سخط حتى حلفاء واشنطن الأوروبيين، الذي يسربون في الألفية الدبلوماسية أنهم يرفضون هذا السلوك الأمريكي الهادف إلى إدارة وفترة عمل هذه المنظمات بما يضمن المصالح الأمريكية بشكل خاص، بحيث تتعرض أية منظمة لا تتوافق والمصلحة الأمريكية إلى العقوبات حتى لو كانت منظمة أوروبية.

ما هي الأهداف الفعلية من العقوبات؟ عملياً، وكما ذكرنا سابقاً، تتغير الأهداف الفعلية من العقوبات الغربية المفروضة على سورية حسب المرحلة. ولفترة طويلة في البلاد، كان الهدف الأساس من العقوبات «تشديدها في مكان وتخفيفها في آخر حسب المنطقة»، هو تكريس تقسيم الأمر الواقع عبر مسألة أساسية، هي خلق بيئات اقتصادية مختلفة عن بعضها البعض، ودفع كل منطقة في سورية للتشبك مع جوارها بشكل مستقل عن بقية البلاد «مثلاً: الشمال الشرقي مع شمال العراق، والشمال الغربي مع تركيا...» بما يجعل هذه الاقتصادات معزولة عن الطبيعة الاقتصادية لسورية. وظل هذا العزل قائماً ويجري ترسيخه على الأرض بالأدوات الأمنية العسكرية، وكذلك

لهذا، يتضح أن العقوبات على الأشخاص ليست هي الأساسية في أجندة الدول التي تفرضها، بل العقوبات على الكيانات وعلى العمليات، وهي العقوبات التي تعني الحصار فعلياً لا للنظام والفاستين الكبار فيه الذين يجنون المليارات في مقابل خسائر شحيحة جداً، إن لم تكن أرباحاً كما سنبين لاحقاً، بل للشعب السوري الذي يجد نفسه محاصراً في شتى مجالات معيشتة.

العقوبات والغذاء وتحويلات المغتربين شكلياً، لا تمنع العقوبات المفروضة على سورية استيراد الأغذية، وتسمح بتحرير جزء من الأموال السورية المجمدة في الخارج من أجل استيراد الغذاء، لكن عملية الاستيراد هذه مشروطة بـ «تأكد» فارضي العقوبات من أن وجهتها هي الغذاء. ولذلك، نشترط هذه الدول أن تجري هذه الصفقات «تحت عينها»، ما يعني أن لها سلطة فعلية في تحديد مصدر الشراء والسعر، وتحصل نتيجة موقعها هذا على العمولة التي تريدها. وواحدة من نتائج هذه العمولة المتفق عليها بين «المعاقبين» و«المعاقبين» أن سورية باتت تستورد مواداً عدة بأضعاف السعر العالمي. «راجع مواد قاسيون: البنزين المستورد سورية 3 أضعاف العالمي، والعقوبات والسلبطة... مثال من القمح».

وواحدة من مزاريب الذهب التي تصب في مصلحة الفساد الكبير في سورية هي: أن الإجراءات العقابية التي تم فرضها على البلاد من خلال الرقابة المشددة على التحويلات المالية سمحت لهؤلاء بأن يمرروا حوالات المغتربين من خلال قنوات محددة تفرض سعراً أقل للدولار من سعره الحقيقي الذي تُسعر على أساسه جميع السلع فعلياً في السوق السورية، بحيث يذهب هذا الفارق في السعر ليزيد من أرباح الفاسدين الكبار أنفسهم.

يضاف إلى ذلك، أن العقوبات ذاتها تسمح للفاستين الكبار أنفسهم، ونتيجة تقليص قنوات التعامل مع الخارج إلى الحدود الدنيا، إلى تكريس حالات من الاحتكار الرهيبة

**في العراق فُرِضت
العقوبات منذ
حرب الخليج تبعاً
لذرائع محددة جرى
تجاوزها على مدار
السنوات ورغم ذلك
بقيت العقوبات
قائمة ولم تُرغم**



هل اختفت اللجنة الدستورية؟



هدات الأمور نسبياً في درعا، ولكن الأزمة لم تنته بعد، وما يزال الوف من المدنيين يعانون من أوضاع إنسانية كارثية بكل الأبعاد في درعا البلد، وما تزال تجري عمليات قصف واشتباكات متفرقة، وإن كان حجمها وكثافتها لا يتعديان مستويات محددة.

الدوليين، هو أنه علينا كسوريين أن نتجهز بأسرع وقت لسيناريوهات أمريكية مشابهة- من حيث الغايات- في سورية. وقد سبق أن قلنا إن الأمريكي لن ينسحب دون ترك «مسمار جحا»، وهو يحاول تحضير ذلك ضمن حدود ما من التوافق مع الصهيوني بشكل خاص، والذي بات تناقضه مع التوازن الدولي الجديد أكثر وضوحاً خلال الفترة الأخيرة. هذا كله يفرض على الوطنيين السوريين أن يقربوا صفوفهم وأن يتجهزوا لنضال شاق وطويل ليس للدخول في تنفيذ 2254 فحسب، بل وبعد بداية تنفيذه بالذات، ولسنوات لاحقة، وذلك لاقطاع الأغام الأمريكية- الصهيونية، ولإعادة توحيد البلاد وشعبها، ولتكريس التوضع الطبيعي للشعب السوري في مواجهة المشاريع الغربية والصهيونية...

وتوليد أزمات جديدة، غرضها منع الوصول إلى الحل، وهذا ما نراه في السلوك المتطابق لمتشدي الطرفين أمام كل مفصل جديد. ثالثاً: إن «اختفاء» اللجنة الدستورية من واجهة الحدث خلال الأشهر الماضية، وإن كان يبدو بالنسبة للبعض اختفاءً وقتلاً للعملية السياسية نفسها، فإنه في حقيقة الأمر إعادة نظر شاملة في آليات تنفيذ تلك العملية، بما يسمح لها بالتحول إلى عملية مثمرة، ضمن سلة واحدة متكاملة لتنفيذ القرار. تجري هذه الأحداث كلها على خلفية استمرار الانسحاب الأمريكي من منطقتنا، والدرس الذي ينبغي أن نتعلمه كسوريين من طريقة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي صمم بحيث يفجرها مجدداً ويحولها إلى بؤرة صراع إقليمي ودولي تستنزف البلد نفسه وخضوم واشنطن

التأثير في المجري العام للأمر باتت أضعف من السابق بكثير. إن ما جرى ويجري في درعا، وكذلك ما جرى ويجري على كامل مساحة سورية، وخاصة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الكارثية التي يعيشها أكثر من 90% من السوريين، كل ذلك يعيد التأكيد على الحقائق التالية أولاً: ليس هناك من حل حقيقي لأية مشكلة أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، كبيرة أو صغيرة، دون حل سياسي شامل يعيد توحيد البلاد ضمن نظام سياسي جديد يبنيه السوريون بالتوافق فيما بينهم، وانطلاقاً من التنفيذ الكامل للقرار 2254. ثانياً: البنى التي يسيطر عليها المتشددون، تمت عملية مواءمتها مع مصالح الميسيطرين عليها خلال سنوات متعاقبة، وباتت معادية مصلحياً للحل السياسي، ومساهمة في تعميق الأزمة، وفي اختلاق وافتعال

سعد صائب

في سياق التعاطي السياسي مع الحدث، يظهر كالعادة اتجاهان متناقضان شكلياً ومتفقان في الغايات؛ فمن جهة متشدد النظام، تتسبب لغة الحسم على ما سواها، ويترافق ذلك مع غياب أي حديث عن الحل السياسي وحتى عن اللجنة الدستورية، أو ما يسميه الإعلام الرسمي «لجنة مناقشة الدستور». ومن جهة متشدد المعارضة، وتحت شعارات «نصرة درعا»، نسمع دعوات بالجملة لحل اللجنة الدستورية و«إيقاف العملية السياسية»! وكان هناك عملية سياسية جارية بحق، وكان إيقاف تلك العملية المفترضة سيشكل حلاً ومنقذاً للمدنيين... والحق أن لعبة تبادل الكرة بين متشدد الطرفين ما تزال على حالها منذ سنوات، مع فارق مهم، هو أن قدرة هذه اللعبة على

الصورة عالمياً



• أعرب وزير خارجية العدو، يانير لابيد، عن قلق بلاده من التقارب بين إيران والجزائر، مهاجماً الجزائر لدورها في «شن حملة ضد قبول إسرائيل» في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب.



• بدأت السفارة الأمريكية في العاصمة الأفغانية كابول، باتلاف وناثق حساسة، تزامناً مع تقليص الوجود الدبلوماسي هناك، فيما تقرب حركة طالبان من العاصمة بعد السيطرة على مساحات واسعة في البلاد.



• كشف مصدر أمني عراقي، عن وجود معلومات لدى السفارة التركية في بغداد بشأن احتمالية تعرضها للاستهداف من قبل بعض الجماعات المناهضة لها.



• حذر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين من أن قانوناً بولندياً جديداً يحظر على الأجانب امتلاك شركات البث، يمكن أن يقوض المناخ الاستثماري في البلاد، على حد تعبيره.

مفاوضات جديدة الحكومة والمعارضة الفنزويلية

يوم مفاوضات المكسيك- ترحب بها، وجاء فيه «نحن على قناعة بأن الفنزويليين وحدهم قادرون على حل المشاكل التي يواجهها بلدهم بأنفسهم، ودون أي تدخل تخريبي من الخارج» وتابع، بأن روسيا مستعدة ل «تقديم الدعم اللازم إلى عملية الحوار تلبية لطلبات الطرفين والوسطاء النرويجيين». من المبكر الحديث عن مدى إيجابية هذه المفاوضات، إلا أن هذا الفعل والحوار بحد ذاته يعد خطوة جيدة للأمام في إطار تسوية سياسية أشمل، شرط الحد من التدخلات والإساءات الخارجية على الأطراف الفنزويلية، نحو إجراء انتخابات محلية سليمة وآخر العام الجاري، قد تتيح فرصة تفاهات أوسع.

والسماح لها بالمشاركة في انتخابات المجالس المحلية في شهر تشرين الثاني المقبل، أما واشنطن فقد اشترطت تحقيق «تقدم كبير» في المفاوضات قبل مراجعتها لسياسة العقوبات المفروضة على فنزويلا. ويرى العديون، بأن الرئيس الفنزويلي يمتلك الوزن الأكبر بهذه المفاوضات تحديداً، بعد ضعف وتراجع وزن حملة المعارضة بقيادة غوايدو المدعومة أمريكياً، وفشل محاولات انقلاباتها السابقة، وأن الغاية من الأمر هي الوصول إلى تفاهات تخرج البلاد من الأزمة السياسية وترفع العقوبات عنها. وفي هذا الصدد، على الجانب الآخر، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً- في اليوم نفسه، أي



وتركيا وبوليفيا وبريطانيا وكندا و6 دول أخرى. وقد طالب الرئيس الفنزويلي أولاً وبشكل أساسي برفع العقوبات الأمريكية، بينما تدعو المعارضة إلى دخول «المساعدات الإنسانية» وإطلاق سراح أنصارها من «المسجناء السياسيين»

وقد عقد الاجتماع يوم الجمعة 13 آب، وتم بعده توقيع مذكرة تفاهم بين الفريقين تتضمن خارطة طريق لعملية الحوار بينهما، علماً أن هذه المفاوضات، على العكس من سابقتها، تضم مراقبين دوليين أوسع، مثل: روسيا والولايات المتحدة

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يوم 24 تموز: أن حكومته مستعدة للسفر إلى المكسيك بغية بدء حوار مع المعارضة ضمن وساطة نرويجية بينهم، مشدداً على أنه بمقابل ذلك، يجب أن ترفع العقوبات الأمريكية الأحادية والإجرامية عن البلاد، والتي أضرت بالقطاعين المالي والنفطي.



• ذكرت صحيفة زمان التركية المعارضة، بأن مجموعة من الأتراك هاجمت مساء الثلاثاء منازل وسيارات تعود لسوريين في بلدة «التينداغ» في العاصمة أنقرة.



• قال الجيش اللبناني: إن «وحدات الجيش ستباشر عمليات دهم محطات تعبئة الوقود المقلقة، وستصادر كل كميات البنزين التي يتم ضبطها مخزنة في هذه المحطات، على أن يصار إلى توزيعها مباشرة على المواطنين دون بدل».

دير الزور.. الأهالي ضحايا تفاقم الأزمة



الماضي قام أحد العناصر المسلحة غير الرسمية بإلقاء قنبلة على آخر وسط الشارع نتيجة خلاف بينهما على الهيمنة والنهب كما يبدو، كما ارتفعت نسب الجريمة بكل أنواعها وأشكالها من سرقة وسلب وخطف وقتل وتجارة مخدرات وغيرها، ولا يمر يوم دون حدوث واحدة منها وعلناً وفي وضوح النهار، وبات الناس غير أمنين على حياتهم.

وبعد القرار الأخير لمحافظة دير الزور، بإغلاق المحلات من الساعة 8 مساءً وافتتاحها في 9 صباحاً كما في غالبية المحافظات، تحول حياً الجورة والقصور المأهولين إلى أحياء أشباح كما بقية أحياء المدينة والمدمرة، وهذا سيكون له انعكاسات قاسية على المواطنين الفقراء الذين يضطرون للعمل ليلاً ونهاراً لتأمين ما يستطيعون من قوت يومهم لهم ولأسرهم، مما قد يدفع إلى مزيد من الفوضى وتفشي الجريمة، وترافق ذلك مع حملة تشنها الشرطة على أصحاب البسطات الفقراء في الحيين، وخاصة في شارع الوادي الذي يعتبر شريان الحياة لهم، وما يترافق مع ذلك من الإتاوات داخل المدينة وعلى الطرقات من قبل الحواجز، إضافة للغرامات والضرائب، وذلك دون تقدير ظروفهم بينما تقدم الإعفاءات لكبار التجار وأمراء الحرب وحمايتهم بحجة الاستثمار.

إن استمرار السياسات الليبرالية وهيمنة قوى النهب والفساد، أدى ويؤدي إلى تفاقم مستمر للأزمة وتضاعف أعداد ضحاياها من المواطنين بالموت السريع أو البطيء، وبات يهدد الوجود والحياة ولا يسمح ليس بعودة المهجرين والنازحين إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم، بل يدفع لموجات هجرة ونزوح جديدة، حيث بات المواطنون يتساءلون: إلى متى تستمر معاناتنا بالتفاقم، بينما الفاسدون وتجار الأزمة وأمراء الحرب، يضاعفون ثروتهم على حساب حياتنا ودمائنا ووطننا؟ وأصبح أغلبية الباقيين يبحثون عن الرحيل ويضطرون لبيع حتى بيوتهم المهذمة بأبخس الأثمان، ودفعها من أجل الهجرة إلى مناطق ودول قد تحقق لهم أمل الحياة فقط!

من معاناتهم من الحر الشديد، حيث لا توجد مسابح وحدائق عامة يلجؤون إليها، بسبب الإهمال للخدمات الأساسية، والسعي وراء المظاهر من إعادة تأهيل الدوكرات وغيرها، التي تسمح بمزيد من النهب والفساد، وهذا ما زاد نسب الغرقى، الذين أصبحوا قرايين يبتلعهم النهر، وقد وصل عدد الغرقى خلال الفترة القريبة الماضية أكثر من عشرين قرباناً، من الأطفال والشباب ذكوراً وإناثاً.

كما توفي عاملان من بلدية دير الزور اختناقاً، وتم إنقاذ آخر، نتيجة انهيار في الشارع أثناء عملهم في الصرف الصحي المدمر، نتيجة عدم صيانة الشوارع والأحياء من تسربات الصرف الصحي، والإنفاق التي حفرها المسلحون، وسبق أن تعرض العديد من الأهالي للموت والتشويه نتيجة انفجار الألغام من مخلفات الحرب والحصار والمسلحين، أثناء عودتهم المستمرة لتفقد منازلهم أو الانهيارات المستمرة للمباني مضطرين لذلك تحت ضغط الغلاء وارتفاع الأجارات، حيث لان لم تقم أية فرق هندسية بمسح أحياء دير الزور المدمرة بنسبة لا تقل عن 90% منها، لا من حيث الألغام ولا من حيث صلاحيتها للسكن رغم دمارها، ورغم مرور 3 سنوات تقريباً على تحريرها، وقد انهار خلال الأسبوع الماضي مبنى ولحسن الحظ كان أهله غير موجودين لحظة انهياره.

كما استشهد هذا الأسبوع عاملان شابان في الأربعينات من عمرهما من عمال شركة كهرباء دير الزور في نقل الطاقة أثناء عملهم عند أحد الأبراج الكهربائية في بلدتي صيخان والدوير في ريف دير الزور الشرقي، وتم إسعاف وإنقاذ عامل ثالث بعد انفجار لغم فيهم من مخلفات الحرب. نتيجة استمرار التهميش وعدم الاهتمام والإهمال لتلافي ذلك من الجهات المسؤولة.

فوضى السلاح والقرارات السيئة

يستمر الاستهتار بحياة المواطنين وكرامتهم سواء من فوضى السلاح أو القرارات السيئة والجائرة بحق الفقراء، ففي خلال الأسبوع

تأثيرات وانعكاسات استمرار الأزمة السورية ما تزال تفعل فعلها وتفاقم على السوريين عموماً والفراتيين في محافظة دير الزور خصوصاً نتيجة الإهمال والتهميش المتعمد والمستمر طيلة عقود، ونتيجة استمرار السياسات الليبرالية القائمة على النهب والفساد ضد مصلحة غالبية الشعب والمحابة لأصحاب الربح والنهب.

■ مراسم قاسيون

لقد تفاقمت تأثيرات الأزمة على أهالي محافظة دير الزور، وتضاعفت، وخاصة في الفترة الأخيرة بعد رفع أسعار المحروقات، وطالت مختلف جوانب المعيشة والخدمات، وباتت تهدد الوجود والحياة.

تراجع الخدمات والإنتاج

تتراجع الخدمات العامة بتسارع يومي بكل أنواعها من كهرباء وماء وصحة ومواصلات، ناهيك عن أزمة الخبز وسوء تصنيعه، وأزمة الغاز والمواد الترمينية وتأخر توزيعها واستلامها وفق البطاقة التي تسمى «ذكية» والتي فيها من الإذلال الشيء الكثير، ويتراعى هذا التراجع مع تراجع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وعدم قدرة الفلاحين على الزراعة، نتيجة ارتفاع أسعار وتكاليف المواد الزراعية من بذار وسماد وأدوية وحرارة ونقص الري، وتأثير ذلك على الإنتاج وعلى الأمن الغذائي، وهذا يسمح بعودة أشباه «الإقطاع» من جديد على شكل مستثمرين ومنتفذين من المسؤولين بحجة استثمار الأراضي، وكذلك يترافق مع الظروف البيئية من تصحر وارتفاع درجات الحرارة أعلى من معدلها، وارتفعت نسب ضحايا الأزمة واستمراريتها وتفاقمها، وفي دير الزور كونها تقع في منطقة صحراوية بارتفاع أكثر من خمس درجات على الأقل عن محافظات الداخل، مما يزيد الحاجة للخدمات من كهرباء وماء ويؤثر على الصحة الجسدية والنفسية.

فقد شهدت محافظة دير الزور غير التقنين المتزايد للكهرباء، خلال أسبوعين انقطاعاً كاملاً مرتين لمدة أيام بسبب الأعطال

المستمرة في الشبكة العامة وخطوط النقل وإمداد الطاقة الكهربائية من محطة جندر في حمص، فتحوّلت حياة المواطنين إلى جحيم، وانقطاع الكهرباء ترك تأثيراته على توفر المياه سواء في المحطة الرئيسية المغذية، أو عبر الشبكة ومضخات رفع المياه في الأبنية، إضافة إلى سوء التنقية والكدر والطعم المترافق، وباتت لا تصلح للاستهلاك الإنساني، وأصبحت قطرة الماء الباردة حسرة، ليضيف ذلك أعباء مادية على المواطن الفقير من شراء ماء الصحة، أو شراء قوالب الثلج، حيث تجاوز سعر القالب 5 آلاف ليرة، ناهيك عن انعكاس ذلك على الصحة البدنية للمواطنين من نقص مناعة نتيجة سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار مواد الغذاء حتى المنتجة محلياً بسبب النقل لمحافظة الداخل والتصدير للعراق ولتحقيق الأرباح للتجار، وبسبب الإتاوات المستمرة التي تفرضها الحواجز على الطرقات، مما أدى إلى كثرة الأمراض المعدية والمعوية والإسهالات والتشنجات وغيرها، وهذا بدوره تفاقم نتيجة النقص الكبير في الخدمات الصحية في المشافي والمراكز الطبية، حيث تعاني من تعطل أو عدم وجود الأجهزة الطبية ونقص الكادر الطبي، وخاصة الأطباء المختصون، وكذلك الأدوية العلاجية والإسعافية وارتفاع أسعارها في الصيدليات، وقد توفيت امرأة في مشفى الأسد خلال الأسبوع الماضي نتيجة الإهمال، وعدم توفر الأطباء والأدوية الإسعافية.

قرايين وحوادث مؤسفة

التقنين طويل الأمد والانقطاعات الطويلة في الكهرباء وارتفاع درجات الحرارة، أدى إلى لجوء الأهالي إلى نهر الفرات للتخفيف

تراجع الخدمات العامة بتسارع يومي بكل أنواعها ويتراعى هذا التراجع مع تراجع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وعدم قدرة الفلاحين على الزراعة

زيت الزيتون إلى أزمة جديدة!

وافق رئيس مجلس الوزراء يوم 11 آب الجاري، على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الإيقاف المؤقت لتصدير مادة زيت الزيتون بشكلها الدوكمية أو المعبأة بعبوات تزيد عن سعة 5 ليتر لغاية 31 كانون الأول.



عبير حداد

والهدف الرسمي المعن من ذلك حسب القرار، ضبط الأسعار وإعادة التوازن السعري للمادة في السوق المحلية!

القرار بين الواقع وجاهزية التصدير!

كما وضع وزير الزراعة، أن قرار وقف تصدير زيت الزيتون بشكله الدوكمية، الهدف منه الحد من ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، بالإضافة إلى الحفاظ على الأسواق الخارجية التي يتم تصدير زيت الزيتون إليها، موضحاً أن تصدير زيت الزيتون على شكل عبوات 5 ليتر وما دون سيساعد في الحفاظ على اسم المنتج السوري، حيث سيتم وضع كرت يحمل المواصفات الإنتاجية لزيت الزيتون السوري، مما سيحمي المنتج من تلاعب البلدان التي يتم تصدير الزيت إليها، والتي تقوم بإعادة تعبئته ووضع اسم تجاري يحمل اسم تلك البلدان.

أما عن أسعار الزيت في الأسواق المحلية، فقد علق الوزير: أن هذا القرار سيحد من ارتفاع أسعار الزيت محلياً، فهو يتعلق بالعرض والطلب، مشيراً أن سعر الـ 20 لتراً يتراوح بين 175 و 200 ألف ليرة سورية، وهذا لا يتوافق مع دخل المواطن الشهري.

لمصلحة البعض

قد يكون صحيحاً أن القرار من حيث المبدأ يحمي اسم المنتج السوري، والهدف منه

ضبط أسعار السوق المحلية، ولكن السؤال الأهم اليوم: هل تتوفر الإمكانية من حيث البنية والتجهيزات وخطوط الإنتاج والتعبئة التي تسمح بتصدير الزيت على شكل عبوات 5 لتر وما دون؟

من المؤكد، أن القرار صدر دون دراسة جدوى إمكانية تحقيق التصدير وفق الشكل المطلوب «العبوات التي تحمل المواصفات المنتج السوري»، وكان أولى تخفيض الكميات المصدرة تدريجياً حتى بلوغ الجاهزية المطلوبة للتصدير بالشكل المطلوب الذي يحمي اسم المنتج السوري، ويخفف من الأعباء التي ستترتب على المزارع المنتج.

أو أن القرار بشكله الحالي قد ينطبق من حيث النتيجة على مصدرين بعينهم، يمتلكون إمكانية تنفيذ شروط التعبئة دون سواهم، أي: تركيز عملية التصدير بأيدي البعض فقط لا غير، وربما لا غرابة في ذلك، فمن المعروف أن هناك محظيين تصدر القرارات لمصلحتهم، إن لم يكونوا هم خلف بعض القرارات بشكل مباشر!

المزارع بين فكي كمامشة والمواطن مستغل

من الواضح أن المتضرر المباشر من القرار أعلاه هو المزارع المنتج، فناهيك عن الصعوبات التي تواجه ذلك المزارع وتقف عائقاً في وجهه دون تحقيق الناتج المرجو من الموسم السنوي للزيتون، والأسباب عديدة، منها: الطبيعية، كالأفات الزراعية التي تصيب أشجار الزيتون نتيجة صعوبة تأمين المستلزمات من أدوية ومبيدات، والحرائق

التي تنشب ضمن الأراضي الزراعية، ولأشجار الزيتون نصيب منها، خصوصاً في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى ظاهرة المعاومة وارتفاع درجات الحرارة في فترات حرجة «الإزهار والعقد» مما ينعكس سلباً على نسبة الثمار العاقدة والإنتاج، طبعاً ولا ننسى رفع الدعم الأخير عن الأسمدة الزراعية، واحتكارها لدى البعض من التجار، مما رفع أسعارها حتى أصبح تأمينها ثقیلاً على جيب المزارع، بالإضافة لارتفاع تكاليف اليد العاملة بالقطاف، وتكاليف نقل المحصول إلى معصرة الزيتون.

ووفقاً لتقديرات مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة «يتوقع أن تكون كمية إنتاج الزيت حوالي 103 آلاف طن، أي سينخفض الإنتاج 24% عن الموسم السابق، علماً أن مردود الزيت يمكن أن ينخفض في حال استمرت درجات الحرارة بالارتفاع عن معدلاتها الطبيعية».

كل ذلك يتحمل المزارع تكاليفه وأعباءه، ومن خلال هذا القرار سيمارس على هذا المزارع ضغط جديد يؤدي به إلى خسارة فوق خسارة، فالاختكار سيمارس اليوم من قبل تجار الأزمة، وسيتم سحب كميات كبيرة من الزيت سواء من المزارع أو من الأسواق، وضمن أسعار من المؤكد تحكيمية، والحجة موجودة «قرار وقف التصدير»، أما خلف الستار فعملية التصدير لن تتوقف، والتهرب سيبقى قائماً، وخير مثال على عدم ضبط عمليات التهرب «تهريب الخضار والفواكه»، فعدم ضبط العملية عبر الرقابة العالية، وما سيسببه القرار من احتكار للمادة، سينعكس على واقع الأسعار في السوق المحلية وبشكل سلبي على جيب المواطن المستهلك، ولن تتحقق الغاية الحكومية المرجوة، بل ستأخذ الأسعار المحلية بالارتفاع أكثر، خصوصاً مع انخفاض الموسم الحالي بنسبة 24% عما سبقه وفقاً للتقديرات الأولية.

القرار بشكله الحالي قد ينطبق من حيث النتيجة على مصدرين بعينهم يمتلكون إمكانية تنفيذ شروط التعبئة دون سواهم أي تركيز عملية التصدير بأيدي البعض فقط

من يريد سلب السوريين خبزهم؟

بعد أقل من أسبوع واحد لما نشر في العدد الماضي من «قاسيون» حول أليات الإضرابات ضد الشعب السوري، وكيف يعلن الفاسدون إضرابات المحروقات والخبز والكهرباء والغاز والمازوت والسكر والرز والتبغ... إلخ. تفاجأ سكان مدينة دمشق بقرار إغلاق جميع المخازن العامة والخاصة في المدينة كل يوم جمعة!

مراسك قاسيون

وهكذا أضيف فصل جديد من فصول سياسة «سلب خبز السوريين»، فإضافة إلى الفصول السابقة المستمرة منذ أربعة عقود على الأقل، من الارتفاعات التدريجية لسعر ربطة الخبز، إلى سياسات الخصخصة وانتعاش الأفران السياحية الخاصة، إلى إضرابات الخبز التي يعلنها الفاسدون كل مرة متسببين بأزمات الخبز التي عاشها السوريون، إلى توفر الخبز في السوق السوداء بأسعار خيالية

للربطة مقابل فقدانها أو نقصها في الأفران العامة... إلخ. يتخوف الناس من قرارات أخرى في المستقبل، فكل قرار يقضم شيئاً من حقوق الشعب السوري في الخبز «الخط الأحمر». لتكون المحصلة أو مجموعها فقدان الكثير،

إذا ما وضعنا مخططاً لخصخصة الخبز السوري منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى اليوم. تستحضرنا هنا قصتان عن أزمات الخبز في الماضي وكيف حلها الناس بمشاركة القوى الوطنية: في عام 1933 أعلن الاستعمار



جموع الشعب. واستشهد العامل الباسل أبو صطيف وهو يهتف بسقوط الاستعمار الفرنسي. كما امتدت المظاهرات إلى دمشق التي فجرها إضراب عمال التبغ وطلاب المدارس. فاضطر المندوب السامي الفرنسي إلى إلغاء هذا القرار. وفي عام 1956، حدثت أزمة الخبز وفضيحة بيع القمح السوري إلى فرنسا في عهد حكومة سعيد الغزي. فحدثت تظاهرات شعبية واحتجاجات في مدينة دمشق أدت إلى سقوط الحكومة في النهاية. تخبرنا القصة التاريخية الماضية، أن سياسات التجويع موضوع خطير، والخبز خط أحمر فعلي حقيقي عند السوريين، ليس الخط الأحمر الوحيد عند الشعب، ولكنه الخط الأخرى الاقتصادية الاجتماعية والوطنية والديمقراطية. فهل من عبوة؟!

الفرنسي رفع أسعار الخبز والطحين، فانطلقت المظاهرات الغاضبة في مختلف مناطق البلاد. في حلب، بدأت المظاهرات مع إضراب 3000 من عمال النول العربي وهم يهتفون جوعانين... جوعانين، وانضمت إليهم بقية

المحروقات.. تلاشي الدعم الحكومي!



بأنهم قاموا بعملهم على أكمل وجه بتوزيع المخصصات، لكن على قلة قليلة فقط من الأسر استلمت مخصصاتها كما يثبت الواقع. لكن ما تلتفت الانتباه، هي فكرة إذلال المواطن بالتوزيع «إن حصل»، فمن المتعارف عليه بالية توزيع المازوت هو تنقل صهريج التعبئة بين الأحياء لتعبئة المادة للمنازل التي وصلتها الرسالة.

أما اليوم، فالية التوزيع الجديدة لـ 50 لتر، إن وصلت الرسالة لأحدهم، فهي عن طريق معتمد «سادكوب أو سيارة التعبئة»، فند وصول الرسالة يجب على المواطن الاتصال بالمعتمد ليعلم أين مكان تواجده ويقوم بحمل «البديونات الفارغة» ويذهب وتتم عملية التعبئة بنجاح!

على الرغم من أنه إلى الآن لم يتم توزيع المازوت كما ينبغي، ولم يتم استغلال فرصة الجو شبه المعتدل، وكأنهم ينتظرون قدوم فصل الشتاء والأمطار والطقس البارد لإذلال المواطنين الذين سيحالفهم الحظ وتصلهم رسالة التعبئة، كما جرت العادة.

وبهذه الطريقة الذليلة، وبالعبء المالي الإضافي عند الاضطرار للاستعانة بسيارة أجرة، مع استثناء من يملك سيارة خاصة وما سيصرفه من بنزين، يفرح المواطن أشد أنواع الفرح لحصوله على 50 لتر من المازوت، غير كافية لتدفئة أسرته وأطفاله بالشتاء لمدة أسبوع واحد!

فعلى الرغم من رفع أسعار جميع المواد المدعومة ورفع سعرها أيضاً في السوق السوداء، وتخفيض الدعم عنها ككل، وإذلال المواطنين بالحصول عليها، إلا أنها مؤشرات حقيقية واضحة وصريحة لتلاشي الدعم عن كل تلك المواد المدعومة، والتي قد نشهد استكمالها في الأيام القادمة، وبهذه الصورة يكون العمل الحكومي قد تم على أكمل الوجه كما خطط له!

لحدود الـ 2000 أو 3000 ليرة «حسب الزنقة كما وصفها أحدهم». أما سعر لتر الأوكتان 95 الرسمي فهو 3000 ليرة، أما الحر وبالرغم من صعوبة الحصول عليه فقد وصل لـ 4500 ليرة.

وكالعادة، بزيادة الأسعار وصعوبة تأمين البنزين المدعوم والحر فالفرق يخرج من جيبه المواطن كالعادة - صاحب السيارة الخاصة، أو الأشخاص الذين يعتمدون أحياناً على التاكسي في مواصلاتهم اليومية، والحكومة أولاً وأخيراً - آخر ما يهتمها أو تعينها معاناة مواطنيها، النفسية والجيبية.

وفي هذا السياق يجدر التنويه عن تلاشي الدعم أيضاً على مادة الغاز المنزلي بنفس الطريقة والأسلوب، فتأخر الرسائل لاستلام أسطوانات الغاز المنزلي الذي كان من المفترض 23 يوماً وقد وصل بالحد الأدنى لـ 70 يوماً - رفع من سعره في السوق السوداء لـ 75000 ليرة بالحد الأدنى، علماً أن سعر تبديل أسطوانة الغاز المدعومة 4200 ليرة رسمياً.

«المازوت المتطاير»

لا يمكننا إغفال الأعين عن موضوع المازوت المتطاير بفعل فاعل أيضاً، فبعيداً عن الشتاء القاسي - الفائت - الذي عاشه غالبية الشعب دون مازوت التدفئة ولأسباب مجهولة، فقد «شفطت» أقصد تقلصت الكمية المحددة لتوزيع مازوت التدفئة بين المدينة والريف من 400 لتر لـ 50 لتر فقط.

وبعيداً عن شفت المخصصات السابقة للأسر التي لم تحصل على مخصصاتها سابقاً، والتي مثلت فئة واسعة جداً من المواطنين، سوى المحظوظين الذين حصلوا على مخصصاتهم ضمن فعالية البهرجة الإعلامية للشركة السورية لتخزين وتوزيع المحروقات

مع استمرار المأساة المعيشية القاسية على المواطنين المطحونين، فقد تزايد اعتماد غالبية الأسر السورية على الدعم الحكومي للمواد من «سكر ورز فقط والمحروقات».

■ داريت السكري

هي أربعة أيام، أما اليوم وبحسب أقوال سائقي التاكسي، فقد تصل الفترة لـ ستة أو سبعة أيام.

هذا التأخر في وصول الرسائل، وبالتالي تأخير عمليات التعبئة لبضعة أيام إضافية، هو تخفيض جديد للدعم على مادة البنزين من الناحية العملية، وهذا ما دفع المواطنين للجوء إلى الـ «بنزين الحر» أو لـ «بنزين السوق السوداء»، وما أدراك ما السوق السوداء!!

تأثيرات السوق السوداء

من اسمها «سوداء»، فإن قيمة كل المواد فيها أكثر سواداً وعبئاً على جيب المواطن بلا شك.

ف سابقاً، لم يكن تأمين جميع المحروقات من السوق السوداء بالأمر الصعب، حتى وإن كانت بأسعار مرتفعة، أما اليوم فقد بات تأمين المحروقات من السوق السوداء أمراً أكثر صعوبة من السابق، وبأسعار أعلى من السابق أيضاً!

فكما قال أحد موظفي الكازية «جايبتنا تعليمات ما فينا نعيي حر إلا لناس معينة»، وهذا ما أغلق بعض المنافذ في أوجه الناس «غير معينة» حسب قول الموظف.

وعلى الرغم من توفر مادة البنزين في السوق السوداء وبالك الذي تريد، إلا أن سعرها قد زاد في هذه السوق، مثلاً سعر لتر البنزين الحكومي وبحسب البطاقة الذكية بـ 750 ليرة، أما في السوق السوداء فقد وصل

إلا أن القرارات المتخذة أخيراً من المعنيين في الحكومة، حول إعادة النظر ببعض أوجه الدعم وتخفيضه على هذه المواد، فقد بات استثمارهم للهدف المطلوب والعمل به، هو تلاشي الدعم للمواد المدعومة ككل، رويداً رويداً، دون أية استثناءات، وخاصة للمحروقات.

حلقات لإذلال المواطن

تتمتع للعمل الحكومي الإذلافي بحق المواطنين بالمواد المدعومة «التي لم تأخذ من معناها سوى الاسم فقط»، فقد تزايد الحديث عن تأخر وصول رسائل تعبئة البنزين للسيارات، وذلك بحسب الكثيرين من أصحاب السيارات العامة والخاصة.

في الحقيقة، هذا التأخير وغيره، حتى موضوع رفع أسعار المواد المدعومة، ليس جديداً على الحكومة، والغاية واحدة وبات معلومة لدى الجميع، فعلى الرغم من أن المخصصات تعتبر قليلة بالأساس، إلا أنهم لم يلتزموا بإرسال الرسائل في وقتها المحدد. فمن المعلوم أن مدة رسائل التعبئة للسيارات الخاصة هي كل سبعة أيام، أما اليوم ومع تأخير وصول الرسائل فقد تمددت المدة «من غامض علمو» لعشرة أيام، دون سابق إنذار أو معرفة السبب!

أما بالنسبة للسيارات العمومي «تاكسي»، فقد كانت الفترة الزمنية لإرسال رسائل التعبئة

كم تبلغ تكاليف الزواج المتقشف في سورية؟

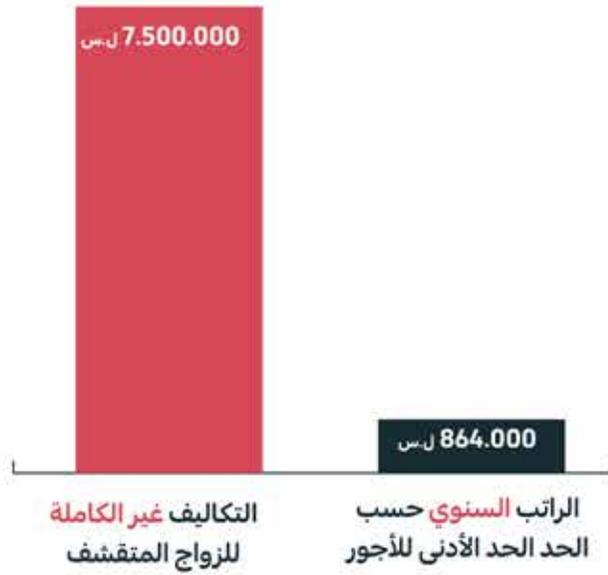
■ إعداد: قاسيون

خواتم	صالة أفراح	غرفة نوم	غرفة معيشة	براد
				
1.500.000 ل.س محبيين عيار 18	630.000 ل.س في الضواحي [75 شخص]	1200.000 ل.س [خشب متوسط الجودة]	950.000 ل.س عادية	1.150.000 ل.س [مستعمل]

تكاليف الزواج المتقشف وغير الكاملة تعادل 9 أضعاف الحد الأدنى السنوي لأجر العامل السوري

تكلفة بعض الجوانب فقط تبلغ

7.500.000 ل.س



لوازم مطبخ	فرن غاز	غسالة	طقم رجالي	فستان عرس
				
530.000 ل.س [جودة وسط]	580.000 ل.س [مستعمل]	700.000 ل.س [مستعملة]	110.000 ل.س عادي	150.000 ل.س [مستعمل]

الأسعار المذكورة مقدّرة حسب وسطي سعرها في أسواق مدينة دمشق بتاريخ 2021-8-14

أشياء لم تشملها هذه الحسبة:
وغيرها الكثير



أجار المنزل ومصروفه



ضيافة العرس



المهر



الجهاز وملبوس البدن



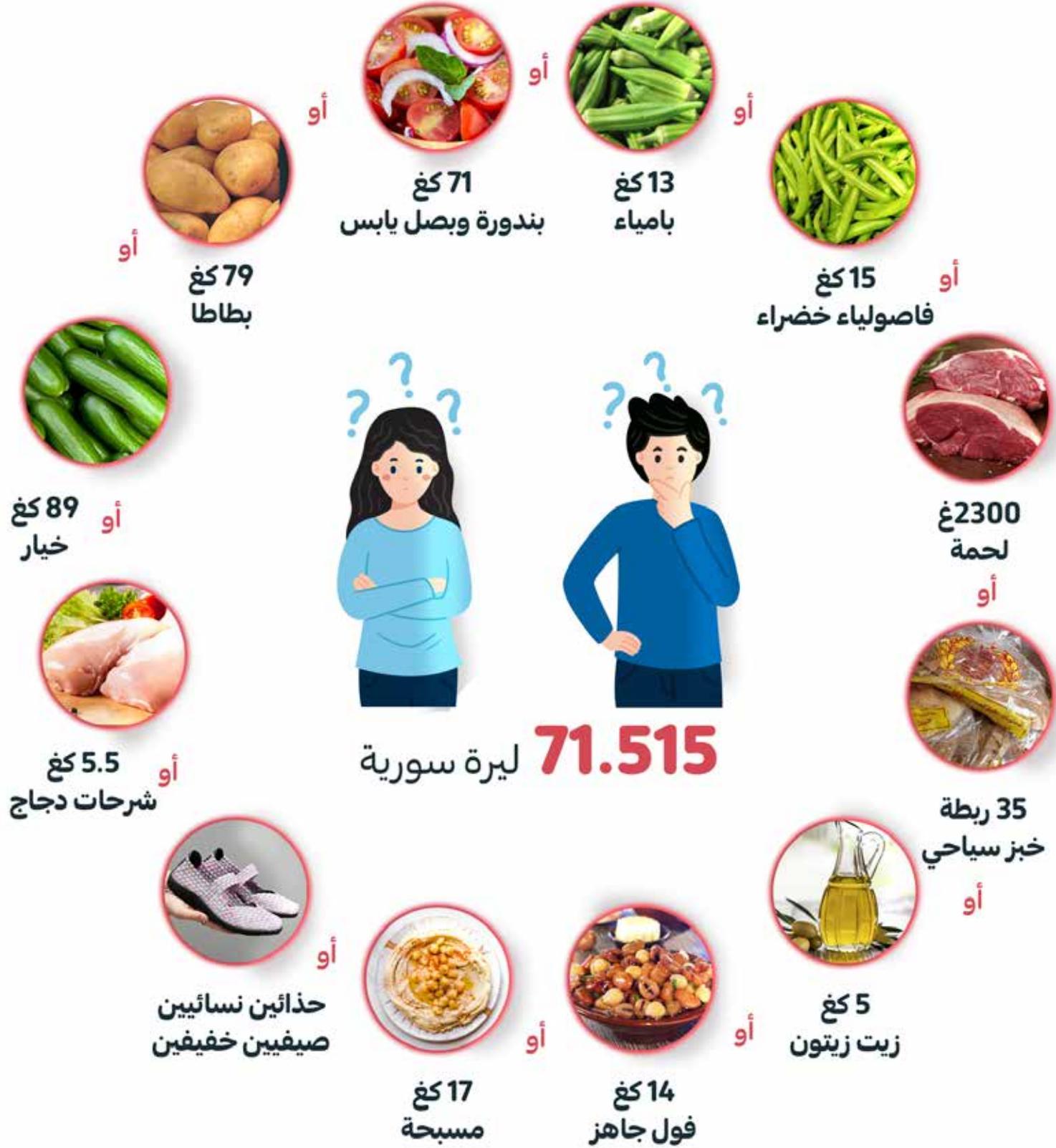
السيارة وزينتها



تخليص الأوراق الرسمية

ماذا يشتري أجر السوري؟

بعد مرسوم زيادة الأجور الأخير



عزيزي المواطن بإمكانك الاختيار بين هذه الممكنات وتأجيل الباقي إلى عمر آخر!

ما الواقع الذي تخيله عندما تكون السلطات التنفيذية في بلد ما تتحدث عن عناوين، مثل: الطاقة البديلة، أتمتة الخدمات، اجتذاب الاستثمار؟! عناوين مثل هذه يمكن أن تكون مهام فرعية في أجندة إقليم أو حكم محلي ضمن بلاد مستقرة... ولكنها، وللعجب! عناوين أساسية في سورية 2021: العام الذي يشهد الانهيار الاقتصادي - الاجتماعي الأكثر حدة ضمن السنوات العشر لأكبر كارثة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية!

درس سوري في الانفصال عن الواقع: تجاهل الانهيار الاقتصادي



منظومة الزراعة والتصنيع والتجارة المحلية سلة غذاء ضرورية للجميع مخفضة السعر. فلماذا لا تظهر هذه العناوين في خطط المتنفذين؟ لأن هذا يتطلب تعبئة موارد متمركزة لدى الفساد، ويتطلب منع ابتلاعها مجدداً عبر الفساد، وكلاهما الهدف السياسي الأول والأهم اليوم لتبقى سورية موجودة، ولكن، لا قدرة ولا إرادة لتحقيق مثل هذه الأهداف في البنية الحالية... ويجري بيع الوهم وكسب الوقت لا أكثر.

واقعية عن جذب المستثمرين كعنوان في سياسة هذه المرحلة؟! واقعية، تحتاج سورية إلى خطة إنقاذ لوقف الانهيار الاقتصادي الاجتماعي، وتحديداً إلى إجراءات استثنائية لتأمين زيادة في إنتاج الطاقة والغذاء... عنوانان أساسيان: بث الطاقة للإنتاج، ومحاربة الجوع، لتأمين الحدود الدنيا لاستمرار الحياة الاقتصادية - الاجتماعية. في سورية اليوم يجب أن تتولد الكهرباء وتصل الطاقة إلى المحطات الجاهزة لتأمين الطاقة اللازمة، ويجب أن تؤمن

من الغريب أن يتم الحديث عن وفد الطاقة البديلة للمنظومة الكهربائية، وسط تجاهل «التداعي في المنظومة الكهربائية دون وقود». أبعد من ذلك، يقف العالم كله ليقول بان سورية أكبر كارثة إنسانية، ومقسمة تقسيم أمر واقع، ونقطة صراع دولي تدخل فيها خمسة جيوش إقليمية ودولية، وتخضع للعقوبات، وهي أقل مكان في العالم أمناً واستقراراً، وتشهد أعلى معدلات نزوح حتى اليوم، وأقل معدلات دخل واستهلاك... ووسط هذا كله، يتم الحديث عن جذب الاستثمار وقوانين للمستثمرين! بينما الواقع نقول: إن شركات كبرى وذات حصة سوقية احتكارية كـ mtm تغادر السوق السورية: «لأن العمل أصبح غير محتمل»، وحتى العقود الاستثمارية مع شركات خاصة روسية وإيرانية مجمدة ولم تدخل قيد التنفيذ رغم المزايا الاستثنائية المعطاة بنسبة 70% من الإيرادات، وأكثر من ذلك فإن موجة هجرة جديدة تظهر لدى قطاع الأعمال والمستثمرين المحليين، وأخيراً، حتى المستثمرين من أمراء الحرب الذين يبيضون أموالهم في استثمارات عقارية كبرى فإنهم يجمعون أعمالهم وبيطؤونها، كما يظهر في فنادق دمشق الفارهة وتنظيماتها السكنية الموعودة ومشاريعها الكبرى. وسط كل هذا، أية

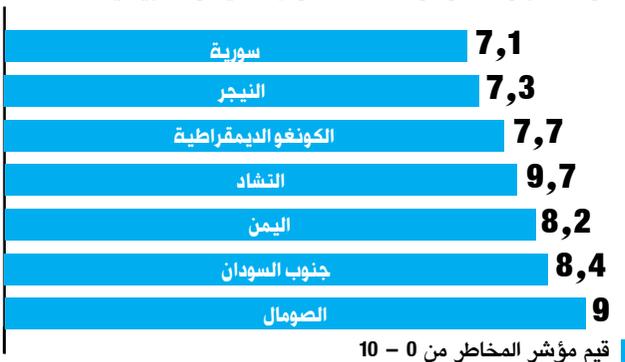
في الأسبوع الذي مضى، أغلق أهل قرية سورية الطرق من أجل أن يحصلوا على حصتهم الكافية من الخبز المدعوم، التي يحرّمهم منها قرار «توطين الخبز»! وأكدت الجهات المصدرة لهذه القرارات أنها مصرة ومستمرة بهذا الاتجاه، باعتباره «ضمن أتمتة الخدمات وأداة لإعادة توزيع الدعم لمستحقه»، والنتيجة الواقعية لسياسة «توزيع الدعم» أن بلداً فيه قرابة 12 مليون بين فكّي الجوع يتم تقليص عدد أرغفة الخبز المدعوم بمقدار الثلثين للفرد وبقرار واحد، وأكثر من ذلك، فإن الحصول على هذه الكمية المقننة أصبح منروطاً بالتواجد في مكان وزمان معين، فإذا غيرته ستفقد حصتك اليومية!

وفي الأسبوع ذاته أيضاً، أعلنت جمعية المهن المرتبطة بالألبان والألبان في دمشق أن وضع الكهرباء والوقود الحالي سيؤدي إلى خسارة نسبة 80% من الإنتاج، وتحميل هذه الخسارة على أسعار الـ 20% الباقية، وهذا مجرد مثال على التدهور الإنتاجي المرتبط بالانهيار منظومة الطاقة! ووسط هذا يتم الحديث عن قرارات تمويل الطاقة البديلة، وعن شروط استيرادها، بينما يعلم القاصي والداني أن الطاقة الكهروضوئية بمستويات التوليد الفردي ضعيفة الجوى مالياً، إذ يمكن أن تغطي للمنشأة الحرفية حاجات الإنارة فقط، بتكلفة تقارب كلفة تأمين كل حاجات الاستهلاك الكهربائي الحرفي بفواتير الطاقة الحالية. عموماً،

سورية السابعة عالمياً على مؤشر المخاطر الإنسانية والبيئية



الدول السبع الأكثر عرضة للمخاطر الإنسانية والطبيعية - 2021



* مصدر البيانات: INFORM RISK - EU-MID2021

وتحديداً في الأشهر الأكثر حساسية وحاجة إلى المطر لأغراض الزراعة البعلية: كانون الثاني ونيسان. ليضاف إلى هذا التراجع الكبير في تدفقات مياه الفرات من تركيا التي شهدت أيضاً تراجعاً كبيراً في معدلات هطول أمطارها الموسمية، ليتقلص التدفق من 500 متر مكعب في الثانية في شهر 1 وصولاً إلى 214 مليمتر مكعب في الثانية في حزيران. وبالنتيجة، فإن مجموع محطات التوليد الكهرومائية قد توقفت تقريباً كما في تشرين والطبقة، وحوالي 3 ملايين شخص تقلصت تدفقات الكهرباء الواردة إليهم لمعدل 1-2 ساعة كهرباء فقط في بعض المناطق. وهذا أيضاً أثر على مياه الشرب ومحطات الضخ التي تعاني أيضاً من نقص الطاقة، وتقلصت مياه الشرب للحسكة والرقعة ودير الزور وحلب، وحوالي 54 من أصل 73 محطة مائية على طول الضفة الغربية لنهر الفرات قد تأثرت بالتراجع الحاد في كميات المياه، وبالتقديرات، فإن هذا يقلص تدفق مياه الشرب لأكثر من 5,5

ملايين شخص. التأثير طال بطبيعة الحال مياه الري حول حوض الفرات الذي أيضاً يقدر أنه يقلص دخل أكثر من 5 ملايين شخص هو التعداد السكاني المعتمد على الإنتاج الزراعي في عموم المنطقة، وتحديداً يؤثر على أكثر من 1,3 مليون من أسر المزارعين في المناطق القريبة من النهر. أخيراً، امتد نقص المياه ليؤثر على الوضع الصحي العام، وأحد مؤشرات ارتفاع انتشار حالات الإسهال لدى الأطفال بسبب استهلاك المياه غير الصالحة للشرب، وفي الشمال الشرقي السوري تم تسجيل ارتفاع في هذه الإصابات في شهر أيار 2021 بنسبة: 233%. وحوالي 17 ألف حالة مقابل قرابة 7 آلاف في الوقت ذاته في 2020. إن معطيات الجفاف في سورية تتحول إلى وقائع متكررة ذات تأثيرات تطل الحياة اليومية والأساسيات لملايين الأشخاص، والتأثير يتضاعف مع الهشاشة الاستثنائية في قدرة البنى والمؤسسات والنظم على الاستجابة لمثل هذه التحديات.

تعتبر منطقة حوض المتوسط واحدة من أكثر مناطق العالم المعرضة لارتفاع درجات الحرارة، ونحرة المياه، وبالتالي، الأحداث الموسمية الطارئة كالجفاف والحرائق والفيضانات، وإذا ما كان معدل الارتفاع الذي ينبغي التكيف الدائم معه في المنطقة أعلى بـ 2 درجة، فإن المؤشرات القريبة في سورية أعلى من هذا المستوى. وبأخذ درجات الحرارة في أيار 2021، فإن معدلات الحرارة في سورية كانت أعلى من الوسطي طويل الأمد للوقت ذاته العام الماضي بمقدار كان أقله 2,3-3,1 درجات أعلى من الوسطي في مناطق الساحل والسويداء، مروراً بـ 3,1-4,5 في المنطقة الوسطى والشمالية إضافة إلى درعا والقنيطرة، بينما وصل ارتفاع درجات الحرارة عن المعدلات في محافظات الجزيرة السورية في أيار الماضي إلى أكثر من 4,5-6,1 درجة. ليرافق هذا مع التراجع الكبير في معدل هطول الأمطار في كل مناطق البلاد في عام الجفاف الحالي،

تصنّف سورية حالياً السابعة عالمياً على مؤشر العالمي للمخاطر الإنسانية والطبيعية... وذلك من أصل 191 دولة تتوفر معيقات مقارنتها. فعدا عن الكارثة الإنسانية السورية، فإن العوامل المناخية تلعب دوراً هاماً في التأثير على الواقع السوري، وتجعلها الثالثة عالمياً من حيث مخاطر الجفاف تحديداً.

سكتة قلبية.. لوين بدون يوصلوا البلد؟



بلاويهن كثيرة وما بتتعد والله... أي وهيك منشوف انو أعراض السكتة القلبية للبلد صارت واضحة بوضوح الشمس مثل ما بيقلوا... المصايب يلي نزلت ع روسنا ما كانت نتأجا السلبية ع المواطن بس... لا بل حوت سورية يلي المفروض تكون مليانة حياة لبلد أشباح- الظاهر والواضح فيها هنن الخفافيش يلي بيخوفوا بس... الأسئلة يلي عم تخطر ببالننا... هل الشي يلي عملوه وعم يعملوه بالبلد كان مخططوا وكاملة للمؤامرة الكونية اللي وجعلنا راسنا فيها؟؟ ومين ورا هالشي؟ وشو بدو؟ ولوين بدو يوصل هل البلد لسا؟؟

الي مبين لهلا انو وصلنا وبدينا نشوف أعراض السكتة الدماغية ع البلد.. ويمكن بقيان بس عضة كوساية وتنصاب باحتشاء ما حدا بيعرف نتأجو!

الله يخلصنا من متسببي الجلطات ويحفظ البلد من الاحتشاء!

ظواهر كارثية

من المؤكد، انو مستحيل حدا فينا ينسى شو يلي انعمل فينا وببلدنا من قبل الحكومة والناهبين والحرامية وتجار الحرب والأزمات المفتعلة من التلاعب وارتفاع الأسعار... إلخ... الفكرة مو هون... الفكرة كلو عم يعملوه مع بعض من دون فواصل إعلانية- إرتياحية- تريخ العالم والبشرية من شرور أعمالون... لا!!! كلو مع بعض وصبة وحدة فوق راس هالمعترين يلي عايشين من قلة الموت يلي اسمون المواطنين... والموضوع ما وقف هون... صار احتكار- رفع أسعار- تلاشي الدعم الحكومي- كهربا ما في- محروقات بصعوبة بتلاقي وبأسعار بتكسر خاطر والله.. أدوية إذا لقيت فمقل قتلها وديمأ الصيدالة بينصحوك بالأجنبي اللي سعره مرتفع لأنو مفعولوا أقوى وبفترة زمنية قصيرة... إلخ

وك الواحد شو بدو يعد ويحكي ليحكي؟؟؟؟

الي مبين لهلا انو وصلنا وبدينا نشوف أعراض السكتة الدماغية ع البلد.. ويمكن بقيان بس عضة كوساية وتنصاب باحتشاء ما حدا بيعرف نتأجو!

من ضمن سلسلة الإجراءات التطفيسية والتعجيزية.. وسلسلة القرارات الفظيعة.. ورفع الدعم الحكومي عن جميع المواد المدعومة يلي اتبعها الحكومة بحق الشعب المفقر والمعدوم والمسحوق بفضلها وفضل فصولها الـ «لا مقبولة» وغير المحتملة.. وصلت البلد لحالة ركود تام....

دعاء دادو

وما رح نقول كيف جبرو أصحاب الدخل المحدود يلي كانوا مجبرين يشتغلو شغلين وتلاتة ليحسنا حالون هنن وعيلتون... اليوم بفضل هل القرار خسروا شغلون وسكروا باب رزقون... يلي رح نقولوا اليوم بفضل المخ المفكر- المنتج لهيك نوع من القرارات الخائفة والقاطعة للرزق- انو حول الأسواق والشوارع لـ «مدن أشباح» من دون أية مبالغة... مثلاً إذا كنت شطور وقوي وشجاع حسين فوت ع أحد الأسواق بعد الساعة ثمانية... وهي عبارة عن ممرات مثل الغابة السودا... لا كهربا ولا هابوب ولا دابوب...

نجوم الزهر

طبعاً من المتعارف عليه عنا بعد سنين الحرب والقتل والتشرد والنزوح والدمار... إلخ، انو رح يجينا يوم «يمكن» نتمنى إنها ترجع... أكيد مو لأنو عاجبتنا أو كنا مبسوطين بالحياة الحرب يلي عيشونا يهاها غصب عنا أبداً... الفكرة هي انو عنا معرفة واسعة بالحكومة واللي وراها يلي ماسكين البلد وفارضين سيطرتهم عليه من جميع النواحي والجوانب.. وشو رح يعملوا فينا بعد ما نخلص من الحرب وملحقاتها... وفعلاً، ما كذبوا خبر الجماعة «بقصد الحكومة واللي وراها والمستفيدين منها». وفرجونا نجوم الزهر... والشمس بنص الليل... والكواكب والمجرات بالسماء السورية... يعني بالمختصر ورجونا العجايب من دون ما يرفلون جفن أو يستحووا...

عجائب وغرائب

وعدا عن هاد وهداك من كل القصص يلي عم يعملوها ويلي صارت... أعلى نكتة عملوها من جديد هي موضوع إغلاق الفعاليات التجارية ع الساعة 8 المساء... والله هاد القرار حط كل القرارات القديمة بجيبوت الصغيرة... ما رح نقول كيف هل القرار هاد بالذات كانت أضرارو كبيرة ع المعترين لأنو صارو أصحاب المحلات بيستغنون عن الشباب أو بيخفضو الرواتب أو... إلخ

قطاع الدواجن مجدداً!

والممسكون بالعملية الإنتاجية المتكاملة، أي كبار مربي الدواجن، أما المتضرر الأكبر فهم صغار المربين، التي ستؤدي بهم مثل هذه القرارات، إلى خسائر كبيرة تؤدي لإخراجهم من حلقة الإنتاج.

تبريرات حكومية ولكن!

من حيث المبدأ، من المفيد أن يكون لدينا قطاع تصديري دائم للدواجن يعطي قيمة مضافة لهذا القطاع، وألا يكون التصدير طرفة أو حالة إسعافية تجنباً لخسارة المربين، ولكن مثل هذه الخطوة تحتاج لدعم حكومي كبير ومستمر لإنجاحها، ابتداءً من دعم المواد العلفية، إلى دعم المحروقات والأدوية وبقية المستلزمات، وأجور النقل وغيرها من التكاليف التي يتحمل أعباءها المربي وحده، وبحال لم يتم دعم هذا القطاع حكومياً، فعملية التصدير لإنقاذ القطاع الدواجن ستحول دون ذلك، فتكاليف الإنتاج مرتفعة مقارنةً بدول الجوار.

والجدير بالذكر، أن ما أوصل مربي الدواجن إلى هذه الدرجة من الخسارة، هو رفع الدعم المتتالي والمستمر عن مستلزمات الإنتاج، سواء عن الأعلاف أو المحروقات والأدوية التي أصبحت تكاليفها على المربي أعلى بكثير من الأرباح العائدة إليه من هذا القطاع، الذي أصبح خاسراً بكافة الأحوال.

القرارات السابقة التي تقع على شاكلتها، أما إذا أردنا أن نناقش المسألة من الناحية العملية، فالمدان لدينا لا توجد بشكل سلسلة إنتاج متكاملة من الألف إلى الياء لدى جميع مربي الدواجن، باستثناء دواجن الدولة، فهناك من يمسك بسلسلة الإنتاج الكاملة، وهم قلة محدودة، وآخرون وفق حلقة إنتاج أو حلقتين أو ثلاث ممن يعرفون بصغار مربي الدواجن، وضمن عملية التصدير الانفة الذكر، من المؤكد أن قيمة صوص الفروج سترتفع، وبالتالي، سترتفع معها كلفة تربية الفروج على المربي الذي يشتري الصوص لاستكمال تربيته لمرحلة الفروج، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المواد العلفية بعد رفع الدعم الحكومي عنها، ومستلزمات أخرى كالأدوية والمحروقات... إلخ.

وخلال تصريح لمعاون وزير الزراعة، أشار إلى الصعوبات التي ستواجه عملية التصدير، والتي تستوجب توفر شروط ومعايير خاصة بنقل الصوص منها: «توفير التبريد والتكييف ودرجات حرارة مناسبة وتأمين شاحنات النقل، إضافة للتكاليف العالية في توفير كل ذلك». وهذا حكماً سينعكس بشكل سلبي على العملية الإنتاجية، والأسواق السورية المحلية أيضاً. وبالمناسبة، المستفيد من العملية ككل، القائمون على عملية التصدير بالدرجة الأولى،



شهرياً، ولمدة شهرين، ولكمية إجمالية مليوني صوص فروج.»

انعكاس القرار على الواقع المحلي

إن تداعيات ذلك القرار ستنعكس بشكل مباشر على سعر مبيع الفروج في الأسواق المحلية، والمتضرر الأول من تلك العملية هو المواطن المستهلك وصغار مربي الدواجن بشكل أساسي، ولا داعي من انتظار تقييم أثر القرار في السوق خلال الشهرين القادمين، فالارتفاع سيحصل وفقاً للتجربة السورية من

الحكومة تتخلص من أداء مهامها الأساسية منذ عدة سنوات، حتى أصبح دور الدولة مغيباً عن أهم القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية. ومن سلة تلك القرارات الاعتباطية التي تفتقد إلى حسن تقدير، وما سببته عنها على واقع معيشة المواطن المنحدرة بشكل مأساوي: «قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية السماح بتصدير صوص الفروج لفترة مؤقتة إلى دول الجوار لبنان والأردن والعراق لكمية 1 مليون صوص فروج

يعاني المواطن من سوء تقدير المتنفذين للقرارات المصرية، التي تطال أمنه الغذائي بالدرجة الأولى، فمن الواضح لمن يتابع سلة القرارات التي تتخذها بها الحكومة أسبوعاً تلو الآخر، أنها تختار الطريق الأسهل عليها، لتترك الجمل بما حمل من مصائب تقع على كاهل المواطن، الذي أصبح ميداناً لتجارب الحكومة التي أثبتت فشلها الذريع.

رغيف الخبز. النهب باسم الدعم والتوجه للخصخصة



من الواضح أن القائمين على أمر رغيف الخبز (المدعوم) من الرسميين كانوا قد صنعوا منه معضلة خلال السنوات الماضية وحتى الآن، وتم تسويقها وكأنها مشكلة كبيرة عصية عن الحل، وباسم مصلحة المواطن وتحت عناوين الدعم وإيصاله لمستحقيه تم تعقيد هذه المشكلة، وجعلوا منها أزمة تكاثرت حولها الاقتراحات ومشاريع الحلول دون جدوى.

عاصي اسماعيل

فقد بقيت الأزمة وتفاقت، وما زال المواطن يدفع ضريبةها وحيداً، ليس على مستوى إجراءات تخفيض الدعم المتتالي على الرغيف فقط، بل على مستوى كفاية حاجته منه، مع تزايد أوجه استغلال هذه الحاجة طبعاً، بمقابل استشراس ووقاحة شبكات النهب والفساد التي تعمل في عمق حلقات إنتاج وتوزيع الرغيف.

إجراءات تخفيض الدعم والتطيش من الاستهلاك

طالت الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن رغيف الخبز «المدعوم» خلال السنوات السابقة هذا الدعم تخفيضاً، بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال زيادة السعر ولعدة مرات خلال هذه الفترة، وكذلك من خلال تخفيض وزن الربطة أيضاً، وأخيراً، من خلال وضع سقف استهلاك لكل مواطن، مع تحديد مدة لهذا الاستهلاك، مع تجربة الـ «توطين» وزيادة المعتمدين الأخيرة ونتائجها السلبية، مع عدم إغفال واقع تراجع مواصفة الرغيف وجودته التي تعتبر بحد ذاتها إجراءً تطيشياً يخفض معدلات الاستهلاك، ويزيد نسب النهب والفساد والهدر.

وليس جديداً القول: إن كل الإجراءات المتخذة باسم رغيف الخبز التمويني المدعوم أدت إلى تخفيض الدعم بشكل كبير، بمقابل الحفاظ على حصة النهب والفساد الكبير، وذلك لسبب بسيط جداً أن هذه الإجراءات كانت تتمحور حول الحلقة الأخيرة المتمثلة بالصلة المباشرة للمواطن مع رغيف الخبز المدعوم توزيعاً وبيعاً، وتم تسخير «الذكاء» من أجلها، أما بقية الحلقات فلم يتم الاقتراب منها وتسييل الضوء عليها لا من قريب ولا من بعيد رغم أهميتها، فلا «ذكاء» طالها ولا من يحزنون!

حلقات مغيبة وبعيدة عن الأضواء والذكاء

سلسلة إنتاج رغيف الخبز «المدعوم» تمر عبر الكثير من الحلقات، وكل منها يمكن اعتبارها منفذ نهب وفساد وهدر، مع اختلاف طبيعته وحجمه، ومن هذه الحلقات، البعيدة عن الأضواء، مثلاً:

عمليات وإجراءات استلام القمح من الفلاحين بمئات آلاف الأطنان سنوياً، وبقية مئات المليارات من الليرات السورية، وإجراءات تسديد هذه القيمة وفقاً للسعر «المدعوم» المقرر في كل موسم من قبل الحكومة. إجراءات تخزين القمح المسلم من الفلاحين، في الصوامع أو في أماكن التجميع الأخرى، وتكليفها على مستوى النقل من مراكز الاستلام المعتمدة والمنتشرة على مستوى القطر إلى مراكز التجميع والتخزين.

صفقات التعاقد على استيراد كميات كبيرة من القمح أو الطحين سنوياً، بمئات آلاف الأطنان أيضاً، وبمئات المليارات من الليرات السورية، أو ما يعادلها بالعملة الصعبة، كقيمة، لتغطية حاجة صناعة الرغيف، مع لحظ فروقات الأسعار وهوامش الأرباح بذرائع الحصار والعقوبات. تكاليف نقل القمح بالشاحنات الحكومية والخاصة من الصوامع ومراكز التجميع إلى المطاحن العامة والخاصة.

عمليات وتكاليف تشغيل المطاحن العامة، لطحن القمح واستخراج الدقيق التمويني وفقاً للمواصفات المعتمدة والنسب المحددة للاستخراج، مع الأخذ بعين الاعتبار هوامش «الهدر» المسموحة رسمياً بهذه العملية.

صفقات التعاقد مع المطاحن الخاصة وتشغيلها لنفس الغاية السابقة، طبعاً مع هوامش الربح المضافة لمصلحة هذه المطاحن.

قوافل نقل أكياس الدقيق التمويني من المطاحن العامة والخاصة إلى مستودعات السورية للمخابز في المحافظات، ثم إعادة توزيعها إلى المخابز العامة والخاصة في كل محافظة.

عمليات توزيع بقية مستلزمات إنتاج الرغيف المدعوم أيضاً، «مازوت- خميرة- ملح» إلى المخابز العامة والخاصة، وفقاً لحساب مخصصات كل منها بحسب كمية الدقيق التمويني المسلمة لكل مخبز وفرن. صفقات تأمين أكياس النايلون من أجل تعبئة رباطات الخبز فيها في كل مخبز. يضاف إلى كل ما سبق عقود التحميل والتزليل، للقمح أو الدقيق، في كل حلقة من الحلقات السابقة.

فليس صحيحاً أن النهب والفساد والهدر يقتصر على الحلقة الأخيرة المتمثلة بعلاقة ربطة الخبز مع المواطن، ودوره الذي يتم تسليط الضوء عليه منفرداً، وتركيز الإجراءات «الذكية» وحصرها به، وصولاً لتطيشه من استهلاك الرغيف المدعوم! فكل حلقة من الحلقات أعلاه، كسلسلة متكاملة، تتعامل مع مئات المليارات من الليرات السورية

الليرات السورية سنوياً، وبالتالي، يخفض من فاتورة الدعم التي تطب على مسامعنا بها، أما أن يتم التركيز على أرغفة المواطنين التي أصبحت معدودة، واتخاذ الإجراءات بشأنها، وباسم الدعم وإيصاله لمستحقيه فهو التعمية بعينها عن حجم الفساد الكبير في بقية الحلقات أعلاه!

سنوياً باسم رغيف الخبز «المدعوم»، وفيها ما فيها من أوجه نهب وفساد وهدر كبير، ومن الواجب أن يتم تسليط الضوء عليها، لكن «الذكاء» لم يطلها وتم الاكتفاء به بالصد من مصلحة المواطن حتى الآن!

أسئلة مشروعة

بهذا الصدد نتساءل على سبيل المثال لا الحصر:

أين تسخير «الذكاء» في بقية الحلقات من هذه السلسلة، المترابطة والمتشابكة، والكبيرة بمبالغها المصروفة سنوياً من الخزينة العامة للدولة، أي من جيوب المواطنين عملياً؟ أين الشفافية في عقود استيراد القمح والطحين الكبيرة بمبالغها السنوية، أو العقود مع المطاحن الخاصة، باسم الرغيف المدعوم وصناعاته؟

ماذا جرى بملف الفساد الذي تم التوقف عنده بشكل رسمي في مستودعات القمح والطحين في الحسكة، والذي جرى تداوله عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية في حينه، أو غيره من ملفات الفساد الأخرى الخاصة بالدقيق والقمح؟

ما هي نتائج التحقيقات في الضبوط التي تم تنظيمها رسمياً من قبل مديريات التموين في المحافظات طيلة السنوات الماضية بشأن كميات الدقيق التمويني المهرب، وخاصة بما يتعلق بمصدر هذه الكميات «الكبيرة بمجموعها»، هل هي المخابز أم من المطاحن العامة والخاصة، أم تم الاكتفاء بمعاقبة من تم ضبطهم كأفراد بعيداً عن الشبكات، التي تدبر وتسهل عملهم وتستفيد منه؟

هل اكتفينا بالعجز عن مكافحة شبكات بيع الخبز أمام المخابز والأفران؟

فكمية 1 طن من القمح أو الدقيق التمويني المهرب مثلاً تغطي حاجة مئات المواطنين من الخبز يومياً، وتبتلع حصتهم من الدعم، وتخفيض بضعة ليرات على كل 1 طن من صفقات القمح أو الطحين، أو على كل تعاقد مع مطحنة خاصة، قد يوفر مئات الملايين من

البداية بخصخصة حلقة البيع والتوزيع

ما جرى حتى الآن باسم الرغيف المدعوم هو تسليط الضوء على حلقة البيع والتوزيع فقط من كامل حلقات سلسلة إنتاج وتصنيع هذا الرغيف، كما سلف، والتي وصلنا من خلالها إلى إجراءات تخفيض الدعم المتتالية، مع الإبقاء على حصة النهب والفساد الكبير!

والأنكى، هو خصخصة حلقة البيع والتوزيع من خلال زيادة المعتمدين وحصر العملية بهم تحت عنوان تجربة «التوطين» الأخيرة في كل من محافظات «اللاذقية- طرطوس- حماة» حالياً، مع الإعلان عن تثبيتها وعدم التراجع عنها، والقابلة للتعميم على بقية المحافظات، كما تم الإعلان عن ذلك رسمياً، طبعاً مع هامش ربح رسمي يتم اقتطاعه من جيوب العباد لمصلحة هؤلاء الموزعين، ناهيك عن الهامش غير الرسمي الذي يضيفه هؤلاء على كل ربطة خبز!

فهل ما وصلنا إليه حتى الآن بشأن رغيف الخبز، مع استكمال إجراءات تخفيض الدعم عليه وصولاً لإنهائه، هو توطئة لاستكمال خصصته؟!

فالمقدمات التي أعلن عنها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً، حول التفريق في حق الدعم بين «المقتدر وغير المقتدر»، مع الحديث عن تسييل الدعم، كمشروع مزعم جديد تم طرحه من قبله لمعالجة أزمة رغيف الخبز المتفاقمة، وكأنها تشي بنهاية الدعم مع البدء بخصصته! وطبعاً للحديث تنمة مع تفاصيل المشروع المزعم بحال إعلانها، وخاصة ما يتعلق بتفسير عبارة «المقتدر وغير المقتدر»!

من الكهربية الاشتراكية 1918 إلى ظلام الفساد الرأسمالي 2021



أطلق لينين في 22 كانون الأول 1920، شعاره الشهير «الشيوعية هي السلطة السوفياتية + كهربية البلاد بأكملها». وبدأ تاريخ التخطيط الاقتصادي الاشتراكي فعلياً منذ تأسيس «لجنة كهربية روسيا» عام 1920 وقبل ولادة لجنة تخطيط الدولة (المعروفة بـ «غوسبلان» Gosplan) في شباط 1922. وتفصل المادة التالية بأبرز محطات التطور اللاحق للكهرباء الاشتراكية في صعودها. أما لماذا نعتقد بأن إضاءة كهذه مهمة اليوم؟ أحد الأسباب ببساطة: المفارقة المريرة التي تجعل إنساناً في القرن الحادي والعشرين— بسبب عيشه في منظومة رأسمالية شديدة الفساد كما في سورية— أن يضطرّ لقراءة هذا المقال... على ضوء الشموع!!

■ إعداد: د. أسامة دليقان

وربط محطات طاقة عملاقة بواسطة شبكات التوتر العالي، مما يوحد موارد الطاقة لإقليم بأكمله، أو لعدة أقاليم معاً، وعلى أساس ذلك يتم بناء شبكة طاقة موحدة للبلد بأكمله. 8- التوزيع الرشيد «المتناسب» لمصادر الطاقة الكهربائية كوسيلة مهمة لتوزيع متوازن للقوى المنتجة على طول البلاد وعرضها. وتوسيع مصادر الطاقة الموجودة سلفاً في الأقاليم الصناعية القديمة بحيث يرافقها تشييد محطات طاقة كهربائية على أطراف البلد، في المناطق غير الروسية التي كانت متخلفة سابقاً، وتأسيس مواقع جديدة للصناعة.

بعد عرض المبادئ الثمانية أعلاه، يسجل الباحث الأمريكي ديفيد كروم [أنظر المصادر أدناه] الملاحظة المهمة التالية: «قد تختلف أولويات البرامج عبر الزمن، لكن مراجعة لخطط الدولة للتطوير الاقتصادي تشير إلى أن هذه المبادئ العامة [التي صاغها لينين] شكّلت نموذجاً للكهربة، بحيث أن مبادئ مشابهة ربما تشكّل أساساً للكهربة في معظم الأمم». كما يلاحظ كروم أيضاً الأهمية الاجتماعية والسياسية لنجاح تطبيق خطة الدولة الاقتصادية وإيافتها بعودها للشعب مما يمنحها الشرعية والدعم، حيث إن التنفيذ خلال 10 إلى 15 سنة الأولى لم يؤدّ فقط إلى النجاح بإنشاء 30 محطة توليد، بل وبقدرة إضافية فاقت مليوناً و750 ألف كيلو واط.

الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية

بعد وفاة لينين، وضعت لجنة تخطيط الدولة، بقيادة ستالين، الخطة الخمسية الأولى «1928-1932»، ولعلّ أبرز ما ميز التخطيط الكهربائي فيها الأمور التالية: الاهتمام القوي بإنشاء محطات توليد في الأقاليم بحيث تكون عالية القدرة لخدمة جميع الأنشطة ضمن منطقة واسعة المساحة— اختيار أماكن بناء المحطات بأقرب ما يكون إلى مصادر تزويدها بالوقود— تشغيل الكثير من المحطات في الأقاليم على الطاقة المائية والوقود المحلي فيها «ما أدى للتوفير والتقليل من مساهمة تكاليف نقل الوقود كجزء من التكلفة الإجمالية لتوليد الكيلو واط الساعي الواحد».

ونجحت الأولى بزيادة محطات التوليد في المقاطعات من 18 إلى 43 محطة مع نسبة إنجاز 82% من القدرة المخططة بالمقاطعات «حوالي 2,6 مليون كيلو واط من أصل 3,2 مليون المخططة». أما الإنجاز الإجمالي فكان 84% من المخطط «بزيادة القدرة من مليون و905 ألف كيلو واط إلى 4 ملايين و677 ألف كيلو واط»، وارتفع الإنتاج بالكيلو واط الساعي من 5 مليار بداية الخطة (1928) إلى 13,5 مليار بنهايتها (1932).

وتميّزت الثانية «1933-1937» بتوسيع القدرة الإجمالية إلى 8,2 مليون كيلو واط «75% من المخطط» مع زيادة الناتج إلى 36,2 مليار كيلو واط ساعي (95% من المخطط).

معدل النمو السنوي لكلا المؤشرين خلال الفترة المذكورة فوجدناهما «سالب 0,18% سنوياً» و «سالب 2% سنوياً» فقط على التوالي! وبحساب مماثل للفترة «1937-1940» التي سبقت الحرب، وجدنا النمو السنوي للمؤشرين «موجب 12,2% سنوياً» و«موجب 11,14% سنوياً». والأرقام الأكثر إثارة للإعجاب هي نسب النمو السنوي بفترة إعادة الإعمار الاشتراكي السريعة التالية للحرب واستكمال البناء الاشتراكي اللاحق: نما المؤشر الأول «القدرة بالكيلو واط» بالمعدلات السنوية التالية: «موجب 15,3% سنوياً للفترة 1945-1950»، ثم «موجب 18% للفترة 1950-1955»، ثم «موجب 14,57% للفترة 1955-1958». أما المؤشر الثاني «الإنتاج بالكيلو واط الساعي» فقد نما بالمعدلات السنوية التالية: «موجب 22,12% للفترة 1945-1950»، ثم «موجب 17,32% للفترة 1950-1955»، ثم «موجب 12,77% للفترة 1955-1958». وانتهت الخطة الخمسية الخامسة عام 1955 بوصول الإنتاج إلى 170,2 مليار كيلو واط ساعي وبنسبة تنفيذ أكثر من كاملة: 103,7%، فضلاً عن قفزين نوعيتين: تفوقت لأول مرة مساهمة المنشآت الكهرومائية على المحطات الحرارية، وافتتح السوفييت أول محطة طاقة ذرية في العالم «حزيران 1954».

■ المصادر:

1- البروفيسور الأمريكي David E. Kromm. «التخطيط السوفييتي لزيادات الطاقة الكهربائية إنتاجاً وقدرة»، خريف 1970، مجلة «مدارات أكاديمية كانساس للعلوم»، المجلد 73، العدد 3.
2- فلاديمير لينين، «تقرير عن عمل مجلس مفوضيات الشعب» 22 كانون الأول 1920.

نموذج لاقتصاد مقاوم = غير فاسد

جاء غزو النازية الألمانية للبلد الاشتراكي ليقطع عام 1941 إتمام برنامج الكهرباء للخطة الخمسية الثالثة «1938-1942» بعد أن تبناها المؤتمر 18 للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1939 بهدف تزويد جميع الأقاليم والمناطق بقاعدة طاقة لتطوير قوى الإنتاج وزيادة توليدها من الوقود المحلي والموارد المائية وتأمين مخزونات الاحتياط الضرورية لضمان عدم انقطاع الخدمة. فاضطرت البلاد لتحويل قواها إلى العمليات العسكرية ونقل الصناعات إلى شرقي البلاد لحمايتها. ودمر الفاشيون خلال ثلاث سنوات «من 1941 إلى 1944» كثيراً من المحطات «بينها 62 كهرومائية تكافئ مليون كيلو واط»، ونحو 10 آلاف كيلو متر من خطوط التوتر العالي، بخسائر تجاوزت 5 مليون كيلو واط من القدرة. أما المعدات التي فكّكها ونهبها ونقلها الجيش النازي إلى ألمانيا، فقذرتها المصادر السوفييتية بنحو 14 ألف مرجل، و11 ألف مؤلدة، و1400 عنفة «توربين».

ولكن، رغم كل الحرب والدمار استطاع الشعب السوفييتي ونظامه الاشتراكي الصمود. وأورد البروفيسور كروم جدول بيانات، قمنا بتحليله، فتبين بأن فترة الحرب وعواقبها «بين 1940 و1945» كانت المرحلة الوحيدة في التاريخ السوفييتي «ضمن الفترة التي درسها كروم حتى 1970» التي سجلت انخفاضاً (نمواً سالباً) بالقدرة الكهربائية «من 11,2 إلى 11,1 مليون كيلو واط»، وما يكافئها من انخفاض بالإنتاج مقدراً بالكيلو واط الساعي «من 48,3 مليار إلى 43,3 مليار»، وهذا يعني تراجعاً كهربائياً لكل فترة الحرب لم يتجاوز 0,9% بالقدرة ولم يتجاوز 10,35% بالإنتاج، أما بحسابنا

رفع تدمير العدوان النازي صمدت الكهرباء الاشتراكية ولم تتراجع أكثر من 0,9% بالقدرة أو 10,35% بالإنتاج «بين 1940-1945»

المجلس الانتقالي يبيع السودان بالتجزئة



متوهم من يظن أن النظام السوداني قد تغير، وإنما تغيرت بضعة وجوه به، وعضواً عن نهبه الخاص للبلاد والعباد، فتح الأبواب واسعاً لناهيين خارجيين وبشكل مباشر، ومقدماتاً تنازلاتاً للغربيين واحدة تلو الأخرى، بغية «كسب الرضا» لاستمرار عمل المنظومة نفسها من الناهيين الجدد.

حمزة طحان

فنذكر من أواخرها مثلاً: تصريح لرئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان في 31 تموز بأن «أبواب السودان مفتوحة أمام الاستثمارات الأمريكية»، واتفقيات السودان وتركيا التي وقعت يوم الخميس، والتي تضمنت بأحد تفصيلاتها تخصيص 100 ألف هكتار من أراضيها الزراعية لتشغيلها من قبل تركيا. لتأتي مسألة تسليم البشير للمحكمة الدولية ضمن هذا السياق ذاته، بتبعية البلاد للغرب وبيعها قضاياها الخاصة له، فهذا القرار السياسي وبأحد جوانبه يؤدي إلى تصغير دور ووزن الجهاز القضائي السوداني نفسه، وصولاً إلى سيادة السودان ككل، فالخلافات الداخلية، ومحكمة البشير أو غيره من الشخصيات السودانية، هي قضايا داخلية وسيادية على السودانيون أن يحلواها فقط، وتعطي مسألة تسليم البشير يدأً عالياً لواشنطن بعد تنازل مجلس السيادة الانتقالي لها في هذا الملف، ويجعل منها ورقة للمساومة والمناورة بها. موقف الشعب السوداني يعتبر واضحاً

اختلف الكثيرون حول قرار وزارة الخارجية السودانية يوم الأربعاء 11 آب بتسليم الرئيس السابق عمر البشير إلى المحكمة الدولية، وسط ترحيب من الخارجية الأمريكية، عبر تصريح من المتحدث باسمها نيد برايس، فرغم تأكيد الجميع على أن البشير متهم بالعديد من الأمور المتعلقة بالفساد والجرائم، إلا أن مسألة محاكمته دولياً تتخذ بعداً آخر. فمنذ خلع البشير عن السلطة وتسلم المجلس العسكري لشؤون البلاد وبعده مجلس السيادة الانتقالي، لم يلاحظ السودانيون أي تغيير في حياتهم ومعيشتهم، ولم يلب أي من مطالبهم، وعضواً عن ذلك ازدياد الأزمات المعيشية والسياسية والأمنية سوءاً داخل البلاد، وبقي القمع السياسي على ما هو عليه، أما المتغير الوحيد فكان في العلاقات الخارجية: يقدم مجلس السيادة على التطبيع مع العدو الصهيوني، ويبدأ ببيع السودان بالتجزئة للغربيين، بموافقة واستثماراته،

المماثلة والمرتبطة بتلك الموجهة إلى البشير؟ لا يمكن التنبؤ بما سيجري من تعقيدات، وكم من المماثلات التي ستحدث الآن حول محاكمة البشير دولياً، إلا أنها أيضاً قد باتت ورقة ضغط على المنظومة السودانية نفسها بأيدي الغربيين، كعصا تُرفع أمامها عند أي فعل لا يتناسب مع واشنطن، وهذا بدوره يشير إلى أزمة المنظومة السودانية التي تقدم على فعل أي شيء من أجل نجاتها.

بالمسألة عبر التهكم على موضوعه أن البرهان نفسه كان قائداً ويبدأ يميناً للبشير في مسيرته، وضمن حرب دارفور، وبالتالي، ينبغي أن يحاكم هو أيضاً، وكل الرموز والشخصيات التي تعود للمنظومة ذاتها داخل السودان وأمامهم، إلا أنهم يشيرون إلى هذه المفارقة والازدواجية الغربية بالسؤال: هل تطبيع المجلس الانتقالي مع الصهيوني والأمريكي يعفي البرهان ومن معه من تهمة الفساد والجرائم

دول الجوار العراقي إلى تفاهم أو تباعد؟



من المزمع أن تجري في وقت لاحق من هذا الشهر قمة «مؤتمر الدول المجاورة للعراق» والتي تضم إيران والسعودية وتركيا وغيرهم، من أجل مناقشة المسائل والقضايا الإقليمية والتعاون فيما بين هذه الدول.

ملاذ سعد

يعد المؤتمر محط أنظار العديد من السياسيين والمحللين، تحديداً فيما يتعلق بمسألة التقارب الإيراني-السعودي، وارتباط هذا الأمر بالعراق والمنطقة ككل، علماً أنه ليس الاجتماع الأول الذي ضم وفوداً لهاتين الدولتين معاً. كما لا يمكن تجاهل أن موعد إجراء هذا المؤتمر يأتي بالتوازي مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق. ورغم عدم صدور جدول الأعمال، أو توضيحات لما ستجري مناقشته في بغداد، إلا أن الأمر ليس صعباً على التكهّن بأن من المسائل التي ستناقش ستدور حول الأمن العراقي والإقليمي، وسلامة النقل البحري، والأمن المائي والملف الكردي فيما بين إيران والعراق وتركيا، ومحاربة الإرهاب، ومسائل الطاقة وغيرها، وهذا فضلاً عن فرص إجراء اجتماعات ثنائية وثلاثية على هامش المؤتمر.

اللعاب على الحبال

بينما يحلل البعض بشكل تبسيطي بأن غاية المؤتمر

التقارب الإيراني السعودي؟

تجدي الحكومتان السعودية والإيرانية- منذ لقائهما السابق، وقبيل اللقاء المزمع أواخر الشهر الجاري- إشارات إيجابية حول انفتاحهما على الحوار والتعاون، لكن بطبيعة الحال فإن التناقضات العميقة بين الدولتين لن تحل باجتماع واحد، وبمعزل عن أية تقاربات ضمن الملفات الأخرى، إلا أن هذا الأمر سيصبح وبشكل تدريجي سمناً عاماً لدى كل من طهران والرياض، وهو اتجاه موضوعي بنهاية المطاف، بما يتكيف مع تغيرات موازين القوى دولياً والتراجع الأمريكي. أما في الداخل العراقي، وحيث سيجري هذا الاجتماع، فلا تزال الأزمة المعيشية والسياسية تتعمق، وتستمر الضربات العسكرية من المقاومة على قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة واستهداف الأرتال اللوجستية التابعة لها، دون رد فعلي من الأخيرة سوى انسحاب المزيد من قواتها التي كان آخرها ما يسمى OTH نحو قواعدها في الكويت.

بالنسبة لبغداد هي محاولة لاستعادة وزنها ضمن الساحة الإقليمية وتكبيره، يبالغ آخرون بأن ما تقدم على فعله هو محاولة لتحجيم الدور والوزن الإيراني معها، بالمقارنة مع الدول الأخرى، والحقيقة كما نعتقد تكمن بالوسط بين مجموع التحليلات البارزة، فبطبيعة الحال تفرض أزمة المنظومة العراقية عليها إيجاد مخرج على هامش أية تقاربات إقليمية قد تنشأ، وتحديداً إيران والسعودية، فرغم تناقض التوجهات السياسية العميقة بين حكومة الكاظمي وطهران إلا أن الحكومة العراقية غير قادرة على إيجاد بدائل اقتصادية وتجارية أفضل من جارتها الحدودية شرقاً، كالاردن والسعودية ومصر، وتحديداً في مسألة الطاقة من كهرباء وغاز، ولكن وبخس الوقت فالتوجهات السياسية للحكومة الكاظمي وتبعية مجمل المنظومة العراقية للغرب بالتوازي مع الانسحاب الأمريكي العسكري تفرض عليها تقليص الوزن الإيراني وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول الإقليمية الواقعة ضمن الحلف الغربي.

رغم تناقض التوجهات السياسية العميقة بين حكومة الكاظمي وطهران إلا أن الحكومة العراقية غير قادرة على إيجاد بدائل اقتصادية وتجارية أفضل من جارتها الحدودية شرقاً

بريطانيا ووهم استعادة المستعمرات



تتطور الأحداث بعد الهجوم الذي تعرضت له ناقلة النفط المملوكة للكيان الصهيوني «ميرسير ستريت» قبالة سواحل سلطنة عمان في آخر شهر تموز الماضي، فبعد أن حمل الكيان الصهيوني وبريطانيا والولايات المتحدة إيران المسؤولية عن الهجوم وعن حياة قبطان الناقل الروماني، وحارس الأمن البريطاني تنتقل القصة اليوم إلى جزء جديد أكثر تشويقاً.

■ علماء ابوجراج

نشرت قاسيون في العدد 1030 مقالاً بعنوان «ناقلات النفط مجدداً.. هل سينجح مشعلو الحروب هذه المرة؟» والذي أشار في أحد جوانبه إلى احتمال ضلوع بريطانيا والكيان الصهيوني بجملة من العمليات الاستخباراتية في منطقة الخليج والمضائق الاستراتيجية القريبة، بهدف توريث الولايات المتحدة بمعارك جديدة في المنطقة، مما يؤخر انسحابها الجاري، والذي يهدف حسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين إلى نقل قواتهم إلى خنادق جديدة لمحاولة كبح الصين والتضييق عليها. لا شك أن الفرضية المذكورة هي واحدة من فرضيات كثيرة لتفسير التوتر الجاري، فالسؤال لا يتمحور حول الجهة التي استهدفت الناقل الصهيونية، ولا البحث بالأحداث الأمنية الأخرى التي روجتها بريطانيا، والتي جرى استعراضها بالمقال المذكور، بل إن السؤال الذي ينتظر الإجابة فعلاً: كيف يجري استثمار هذه الحادثة، وما الذي تسعى له بريطانيا والكيان الصهيوني؟

الأكاذيب حتى تنجح الخطة؟

العبرة في التاريخ!

استحضر عدد من الصحف حادثة تاريخية شهيرة، في العام 1839 قالت بريطانيا: أن سفينتها التي تحمل اسم داريا دولت، تعرضت للهجوم والسرقة بعد أن جنحت إلى القرب من سواحل عدن، واتهمت الإمبراطورية الاستعمارية اليمينية بسرقة السفينة والحاق الضرر بها مما أدى لغرقها، وتحولت هذه الحادثة إلى الذريعة الرسمية التي اعتمدت عليها بريطانيا في رحلة السيطرة على اليمن، التي استمرت لأكثر من 127 عاماً، بدأت من احتلالها لميناء عدن بعد مقاومة شرسة من سكان المنطقة.

درجة التشابه بين رواية داريا دولت في القرن التاسع عشر ورواية ميرسير ستريت بعد قرنين من الزمن أنتجت ردات فعل واسعة، فالاستعمار البريطاني لم يخلف إلا الذكريات البشعة لأقصى أشكال الاستغلال، ولذلك لا يصعب علينا التنبؤ بما ستلاقيه بريطانيا من مقاومة شرسة لمحاولات التوسع هذه، فالذاكرة الجمعية لشعوب المستعمرات السابقة تحفظ حتى اليوم، سبيل التصدي للاستعمار، وتمد أبناء اليمن وغيرهم بالأدوات النافعة التي استخدمها أجدادهم.

حمى الطرق البحرية

سيطرة بريطانيا على ميناء عدن 1839 لم تكن حدثاً منفرداً بل كانت مرحلة من خطة استراتيجية شاملة وضعتها للبناء والسيطرة على الطريق البحري الواصل بين أوروبا والهند، فالسيطرة على عدن كانت مهمة مرحلية مثلها مثل السيطرة على قبرص 1878 واحتلال مصر عام 1982 الذي سمح لها بالسيطرة على مفتاح الطريق

التي تبدو كأنها مواجهات بين إيران والكيان الصهيوني هي في حقيقة الأمر مواجهات بين العالم القديم والعالم الجديد، فالموضوع الأساسي هو الطريق البحري الذي كان أبرز الأدوات الغربية في السيطرة على العالم وتجارته، وسقوط هذا الطريق تحت سيطرة القوى الصاعدة في العالم يعني كسر إحدى أيقونات في المستعمرات. ولذلك ترى بريطانيا نفسها أول المعنيين بالأمر. فالخروج الأمريكي يعني بشكل من الأشكال تخفيف الحراسة على الطريق البحري، ويعني أن دولاً مثل الصين وإيران ستري في ذلك فرصة لإحكام قبضتها على هذا الطريق الذي يستخدم حتى اللحظة في حصارها والتضييق عليها، بعد أن بدأت العمل على إيجاد البدائل البرية له. لتجد بريطانيا نفسها أمام واقع جديد أقسى من ذلك الذي تلا الحرب العالمية الثانية. ومن هنا يجب أن تدرك، أن المؤرخين لا يصلحون دائماً لوضع استراتيجيات المستقبل. فكان أجدي بالباحثين الذين وضعوا استراتيجية جديدة لبريطانيا الاستعمارية أن يأخذوا بعين الاعتبار أزمته الداخلية، التي لن تسمح لهم حتى بالتفكير بإعادة السيطرة على المستعمرات السابقة، وأن يدركوا أن بريطانيا تستطيع اليوم أن ترسل 40 مقاتلاً لتنفيذ مهامها الإستراتيجية بدلاً من الأساطيل ومئات الآلاف من المقاتلين. وعليهم أن يدركوا أيضاً أن الولايات المتحدة تنسحب لا عن رغبة فحسب، بل تحت وقع أزمته أيضاً وهزائمها المتلاحقة، وهذا ينطبق أيضاً على الكيان الصهيوني الذي لا يكفي لأن يعيق تقدم قوى دولية كبرى، وخصوصاً أن أزمته الداخلية لا تسمح له بالتصدي للأخطار الإقليمية المحدقة به.

البحري، أي قناة السويس. بريطانيا التي احتاجت الطريق البحري لفرض سيطرتها على آسيا ونقل ثروتها إلى أوروبا خسرت نفوذها بشكل تدريجي بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة، والتي ورثت الطرق البحرية واستخدمتها للغرض ذاته مع بعض التعديلات. فيبدو أن بريطانيا تحاول التكيف مع التراجع الأمريكي بطريقتها، أي عبر سعيها لاستعادة جزء ما من نفوذها في مستعمراتها السابقة، ويبدو أن لدى بريطانيا ما يكفي من الأوهام للتفكير بأنها قد ترث الطريق البحري مجدداً، كما لو أن التاريخ دولاب يدور دون توقف ويكرر الأحداث ذاتها دون أدنى تغيير! بعد أن تبنت حكومة بوريس جونسون الوثيقة المعنونة «بريطانيا العالمية في عصر تنافسي: المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية» التي أعدت بإشراف المؤرخ جون بيو، بوصفها الرؤية الجديدة لفصل جديد من تاريخ بريطانيا، كان واضحاً تركيز بريطانيا الشديد على منطقة «الهندي-الهادي» فالوثيقة ترى أن هذه المنطقة شديدة الحساسية بالنسبة للمملكة المتحدة على صعيد أمنها واقتصادها، ولذلك وضعت هدفاً بضرورة زيادة التواجد البريطاني فيها لضمان موقعها كأكثر الأطراف الأوروبية تواجداً، لذلك كان من الضروري حسب الوثيقة «تعميق العلاقات» مع اليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وفيتنام وماليزيا وسنغافورة، بالإضافة إلى التعاون مع من وصفتهم الوثيقة بال شركاء الإقليميين لضمان أمن الطرق البحرية عبر تعزيز مشاركة قواتها الأمنية والعسكرية.

الأوهام ومآلاتها

يدرك العلم اليوم، أن معركة الناقلات

الولايات المتحدة تنسحب لا عن رغبة فحسب بل تحت وقع أزمتهما وهزائمها المتلاحقة وهذا ينطبق أيضاً على الكيان الصهيوني

عندما تهدد اتفاقية استثمارية



في عام 2013، في مدينة بيسكارا الإيطالية، تظاهر 4 آلاف شخص حاملين لافتات: «لا لأوبمارينا» للتعبير عن رفضهم لاستخراج النفط من حقل أوبمارينا مير القريب من ساحل البلدة ومحميها الطبيعية من قبل الشركة البريطانية متعددة الجنسيات «Rockhopper Exploration». ثم في 2015 تصاعدت الاحتجاجات، حيث شهدت مدينة لانسيانو مظاهرة من 60 ألف شخص. في مواجهة هذه الضغوط، وقرر البرلمان الإيطالي عدم السماح بآية عمليات استخراج للنفط والغاز بالقرب من الساحل، ما أدى لإنهاء المشروع... أو هذا ما اعتقد الأهالي بأنه حدث!

■ جوليت فيرغسون ترجمة: قاسيون

في 2017 رفعت شركة النفط البريطانية قضية ضد الحكومة الإيطالية، وذلك بموجب «اتفاقية ميثاق الطاقة» غير الشهيرة. طالبت الشركة بتعويض عن إنهاء استثمارها. كما أن الاتفاقية لا تخول الشركة المطالبة بتعويض عن وقف استثمارها وحسب، بل أيضاً عن حرمانها المحتمل المستقبلي من الأرباح، وهي بهذه الحالة كانت ما بين 200 إلى 800 مليون دولار. أمام لجنة المحكمين في واشنطن، طالبت الشركة بتعويض بقيمة 275 مليون دولار، أنفقت منها بالفعل 29% فقط، أما بقية المبلغ فتعويض عن ربحها المستقبلي.

تأثير مخيف

تراجعت إيطاليا عن الاتفاقية في 2016، لكن شروط الاتفاقية أن تبقى بنودها سارية لمدة 20 عاماً من الانسحاب، أي حتى 2036. وجدت منظمة «تحقيقات أوروبا» بأن قرابة نصف مليون يورو قد تم رصدها لتعزيز الاتفاقية وتوسيع مدى وصولها، وذلك بهدف الوصول بالاتفاقية إلى أبعد من 54 دولة تعطيم حالياً بالفعل.

هناك دلائل فعلية على التأثير المخيف للاتفاقية. في ربيع 2017، أراد وزير البيئة الفرنسي نيكولاس هولوت حظر التنقيب عن الوقود الأحفوري في فرنسا بحلول 2030.

على أنها تتعارض مع المصالح الاقتصادية للشركة. هذا التعارض قد يكون محاولات للتخلص من الوقود الأحفوري، أو إلغاء مدّ خط نفط وغاز مثير للجدل، أو وضع قيود على استخدام الطاقة النووية، أو الدفع تجاه تخفيض أسعار الكهرباء. في 2020 شكّلت النزاعات المتعلقة بالطاقة المستدامة أكثر من 60% من قضايا الاتفاقية.

ادعاء الشركات بخسارة محتملة ممكن أن يأتي بأشكال متعددة، مثل: سياسات دعم الطاقة المتجددة في هولندا التي أثارت عدداً من القضايا ضد الحكومة الهولندية. أو سعي ألمانيا للإلغاء التدريجي لمحطات الطاقة النووية بحلول 2030 الذي دفع شركة سويدية لرفع دعوى على الحكومة الألمانية. أدت إجراءات تخفيض أسعار الكهرباء في بلغاريا في 2014 إلى رفع ثلاث شركات لدعوى ضد الحكومة. كما أن هناك الكثير من الدعاوى المرفوعة ضد إسبانيا والتشيك بسبب ما بات يُعرف باسم «المطالبات الشمسية» بسبب السياسات الجمركية الخاصة بمستلزمات الطاقة الشمسية. منذ بداية 2021 لدينا 136 قضية علنية، وكلمة «علنية» لازمة لإكمال الصورة أمامنا، فبموجب الاتفاقية ليس هناك ما يلزم الأطراف بالإعلان عن المطالبات وأسبابها، وقد تكون المفاوضات ونتائجها سرية. تغطي الاتفاقية 54 دولة اليوم، إضافة لكامل الاتحاد الأوروبي. وقّعت روسيا على الاتفاقية، ولكنها لم تصادق عليها. وقد انسحبت روسيا من الاتفاقية بشكل كلي في 2009، لكن ذلك لم يمنع مقاضاتها بست حالات، وأشهرها من قبل حاملي أسهم شركة نفط يوكوس. عندما فككت روسيا شركة يوكوس، ادعى حاملي الأسهم بأنها قامت بمصادرة الأصول التي يملكونها بشكل غير قانوني.

في عام 2014 حكمت «محكمة التحكيم الدائمة PCA» التي تتخذ لها مقراً في لاهاي لصالح

المستثمرين ضد الدولة الروسية بمبلغ 50 مليار دولار. اعترضت روسيا على الحكم أمام «محكمة مقاطعة لاهاي» التي قضت بأن روسيا ليست ملزمة بموجب اتفاقية ميثاق الطاقة، لكنها لم تصدق على الاتفاقية. لكن المستثمرين عادوا وطعنوا في الحكم أمام «المحكمة الهولندية العليا» التي أعادت تأييد قرار التعويض.

هذا المبلغ الذي تمّ الحكم فيه ضد الدولة الروسية بقيمة 50 مليار دولار، والذي أصبح 75 مليار اليوم بعد إضافة الفوائد، هو أكبر مبلغ تعويض في تاريخ التحكيم واتفاقية ميثاق الطاقة. لا يزال لدى روسيا وسيلة أخيرة هي استئناف حكم المحكمة العليا الهولندية، والذي يتوقع أن يصدر القرار فيه في النصف الثاني من هذا العام.

إعاققة إصلاح المناخ

صرّح الخبراء القانونيون في مؤسسة «ClientEarth» المعنية بحماية البيئة في 2020: «اتفاقية ميثاق الطاقة هي عقبة كبيرة أمام سياسة العمل المناخي التي يتبناها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء». ينتقد كريستيان فاوشالده، بروفيسور قسم القانون الدولي العام في جامعة أوسلو الاتفاقية بشدة، واصفاً إياها بكونها «حقوق إنسان للمستثمرين»، مضيفاً: «لو تمّ تضمين مثل هذه الشروط في أي عقد، لما لمسته ولو بعمود يبعدي عنه عشرة أقدام».

في كانون الأول 2019، بحثت منظمة أصدقاء الأرض، ومنظمة السلام الأخضر، وعدد من المنظمات الأخرى، رسالة مفتوحة تدعو إلى سحب حماية الاستثمارات في الوقود الأحفوري، والغاء اليات الاتفاقية التي تحميها. وإن كان هذا غير ممكن، فيجب على الدول أن تتسحب بشكل جماعي من الاتفاقية. تجري اليوم مناقشات في الاتحاد الأوروبي لتحديث الاتفاقية. وبات اقتراح المفوضية الأوروبية معروفاً، فهي تريد حماية

وكان لديه مسودة قانون جاهزة. لكنّه تلقى رسالة من مكتب المحاماة المسؤول عن أعمال شركة النفط «Vermilion» في باريس، جاء فيها: «يخرق مشروع القانون التزامات فرنسا كعضو في اتفاقية ميثاق الطاقة». وكما يبدو، فلم يذهب التحذير أدرج الرياح، فقد سمحت النسخة النهائية من القانون بإنتاج النفط والغاز حتى عام 2040. تمّ تصميم الاتفاقية في أوائل التسعينات لحماية المستثمرين من الممارسات التمييزية المتعلقة بالاستثمارات في قطاع الطاقة. تمّ إنشاؤها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كوسيلة لتعزيز التعاون السياسي بين الشرق والغرب. كانت جمهوريات الاتحاد السوفيتي مليئة بالنفط، لكنها افتقرت للاستثمار المطلوب لكونه تمّ اعتبارها بيئة محفوفة بالمخاطر. في الوقت نفسه، كانت دول أوروبا الغربية تتطلع إلى تنويع إمداداتها من الطاقة. ومن هنا ولدت الاتفاقية التي تسمح للمستثمرين بمقاومة الدول.

وبما هو متناسب مع عرف الاتفاقيات الدولية في الوقت الحالي، فقد أتت الاتفاقية غامضة الصياغة ومفتوحة للتفسيرات المتناقضة. وكانت غالبية هذه التفسيرات حتى نهاية 2020 هي لصالح المستثمرين بنسبة تزيد عن 60%.

انعدام الشفافية

يمكن لشركة، بالاستناد للاتفاقية، أن ترفع دعوى ضد دولة تنسّق قوانين ينظر إليها

سيادتنا الوطنية ونجاة كوكبنا

والعمل المزدوج للمحكّمين «مستشارين ومحكمين في الوقت ذاته» هو أمر يدعو للقلق. توضح سارة بروين، مستشارة القانون الدولي في المعهد الدولي للتنمية المستدامة «في التحكيم، ليس هناك قانون يمنع شغل لعدة مناصب معاً، كأن تكون محكماً ومحامياً للمستثمر في القضية ذاتها. وفي قضية أخرى يمكن أن تكون خبيراً يقدم دليلاً على أسلوب التقييم الذي ينبغي اتباعه».

ترى إيبرهاردت بأن المشكلة أكبر من النظام، فالمكافآت المالية الضخمة مغرية للمحكّمين.

المصيدة

رغم تصريح المسؤولين المختلفين في مؤسسات اتفاقية ميثاق الطاقة بأنها لا تتناقض مع أهداف باريس للمناخ، وبأنها تشجع على الاستثمار الخاص في الطاقة البديلة، يرى بعض الموظفين السابقين الأشياء بشكل مختلف. شغلت ماسامي ناكاتا، وهي محاضرة جامعية يابانية متخصصة في الطاقة، منصب الأمين العام المساعد في أمانة الاتفاقية لمدة عامين ونصف.

كتبت ناكاتا عند مغادرتها تقريراً من 182 صفحة وصفت ما رآته من خلل وظيفي داخل أجهزة الاتفاقية. أرسلت التقرير إلى المفوضية الأوروبية وبعض أعضاء الاتفاقية، وتم تسريب التقرير إلى EURACTIV في حزيران 2019. دفع الضغط الناجم عن التسريبات الدول الأعضاء إلى إجراء تدقيق دولي داخلي.

تمّ في 2018 تعيين يمينه ساهب، وهي حاملة درجة الدكتوراه في هندسة الطاقة، وذات خبرات متعددة، كرئيسة لوحدة فاعلية الطاقة في الاتفاقية كي تعمل على تحديث الاتفاقية بما يتوافق مع اتفاقية باريس للمناخ. لكن يمينه، وكما كتبت في تقريرها، وصلت إلى الاستنتاج بأن تلك مهمة مستحيلة، وبأن الاتفاقية تناقض اتفاقية باريس للمناخ. المشكلة في الاتفاقية بحسب يمينه أنها تحمي المستثمرين الذين ينتجون الوقود الأحفوري. تعرضت يمينه لهجمات شرسة، واتهمت بأنها تصرفت على نحو غير مهني وبوصفها ناشطة مناخية. في النهاية غادرت مؤسسات الاتفاقية.

يمكن لمشغلي محطات الطاقة التي تعمل بالفحم أو غيره من الوقود الأحفوري اتخاذ إجراءات قانونية ضد أية محاولة لإغلاق عملهم. مع ظهور المطالبات بمليارات الدولارات، فمجرد التهديد برفع دعوى ضد المستثمر يمكن أن يتسبب بعرقلة أية سياسة مناخية ملائمة.

وعد البعض في مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأنه في حال عدم نجاح مباحثات إصلاح الاتفاقية ومؤسساتها، فمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي ستحظر عملاً قريب عمليات التحكيم التي تستهدف دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها غير متوافقة مع الاتحاد الأوروبي. لكن لفرض جدلاً بأن هذا حصل، وبأن لدى الاتحاد الأوروبي مخرجاً، فماذا عن الدول الأخرى؟

إن أعضاء اتفاقية ميثاق الطاقة، والساعين لهذه العضوية، يقومون بمقايسة سيادتهم الوطنية، وسيادة شعوبهم ومؤسساتهم السيادية، ويعرضون دولهم لملاحقات باهظة التكاليف من المستثمرين.



«السلاح السري القوي لصناعة الوقود الأحفوري لمواصلة طهي الكوكب». ليس هناك أي دليل على سوء معاملة منهجية للمستثمرين الأجانب في أي مكان في العالم. ليس صحيحاً أن المستثمرين لا يحظون بالحماية إن قمنا بإلغاء المعاهدات الاستثمارية. إذا كانت هناك مشكلة في أنظمة المحاكم الوطنية، فعلى الدول أن تصلحها لا أن تنضم لاتفاقية استثمارية، وهذا الإصلاح سيفيد الجميع، وخاصة الفقراء وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. الشركات الاستثمارية تقوم عند أول نزاع بإعلانه دولياً، إنهم يتحايلون على الإجراءات القانونية الوطنية.

قضايا أكثر وربح أكبر

ليس المستثمرون وحدهم من يترجّح بشكل كبير من الدعاوى بموجب الاتفاقية. أدت الزيادة الأخيرة في عدد القضايا إلى خلق وتعزيز مجال التحكيم الدولي بوصفه عملاً مربحاً جداً لشركات المحاماة والتحكيم. تسمح الاتفاقية للمستثمرين باللجوء مباشرة إلى التحكيم الدولي، متجاوزين أنظمة المحاكم الوطنية.

يتشارك المحكمون عادة خلفيات متشابهة: يأتون من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهم من خريجي جامعات «عصابة النخبة Ivy League»، وبغالبيتهم من الرجال. تقول إيبرهاردت: «المحكّمون وشركات المحاماة هم حراس بوابة الاتفاقية. إنهم ناد قوياً للغاية مهتم بالحفاظ على قوته وتوسيعها». يحصل المحكمون على مدفوعات مالية لقاء خدماتهم، ولا يوجد حدّ للمبلغ الذي يمكن للمحامين تلقيه. في قضية يوكوس ضد الدولة الروسية، تلقى رئيس المحكمين إيف فورتييه 1,7 مليون يورو، بينما حصل المحكم المعين من قبل المستثمر على 1,5 مليون يورو. ارتباط المحكمين بشركات الطاقة،

الموازنة الرئيسية لاتفاقية ميثاق الطاقة لخدمة سياسة التوسع. ستشمل الجهود «المساعدة على اختيار دول مراقبة تكون متصلة بعمق بالفعل في عمليات الاتفاقية بطرق مختلفة».

يفتقر قرابة 600 مليون شخص في إفريقيا اليوم إلى الكهرباء. وأمانة ميثاق الطاقة تركز في أجندها على قدرة الاتفاقية على جذب استثمارات أجنبية أكبر في الطاقة. صرحت أمانة الاتفاقية في 2015: «كيف يمكننا طمأننة رأس المال الأجنبي الخاص بأن الاستثمار في إفريقيا يستحق العناء؟ ربما تكون اتفاقية ميثاق الطاقة هي المفتاح لإطلاق إمكانات الاستثمار في إفريقيا من أجل ضمان حصول الجميع على الطاقة».

يقول أوربان روزناك، الأمين العام للاتفاقية: أوغندا هي في مقدمة الدول التي تفكر في الانضمام للاتفاقية. إيزواتيني وبوروندي وموريتانيا في مرحلة التصديق عليها. وهناك عشر دول أخرى في مراحل مختلفة سنتتهي بالانضمام. أشار روزناك بأن «وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف» التابعة للبنك الدولي، والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار، يأخذان بالحسبان أن الدول التي تضمنها الاتفاقية وتصنفانها منخفضة المخاطر عند تقييم المخاطر القانونية».

رغم أن أي توسع للاتفاقية يجب يكون متوقفاً حتى إتمام تحديثها، فقد أشارت بيا إيبرهاردت، الباحثة في «رقابة الشركات الأوروبية» بأن الأمر ليس على هذا النحو: «لم يتوقفوا عن الدفع تجاه التوسع. وقد طلب الأمين العام للاتفاقية المال للتوسع هذا العام أيضاً، وهو حريص على التوسع في البلدان التي ليست عضوة في معاهدات استثمارية أخرى».

تخاطر الدول بأن تصبح رهائن للمستثمرين عند توقيعها على الاتفاقية. وصفت مؤسسة «رقابة شركات أوروبا» الاتفاقية بأنها:

الاستثمارات الحالية في الوقود الأحفوري لعشرة أعوام أخرى، والاستثمارات في خطوط أنابيب الغاز حتى نهاية 2040. كما يقترح توسيع نطاق حماية الاستثمارات لتشمل التكنولوجيا الجديدة «كمثال: الهيدروجين والكتلة الحيوية». رغم استبعاد الاستثمارات المستقبلية في الوقود الأحفوري، تبقى هناك ثغرات كبيرة مدمرة للبيئة.

لكن مناقشات الاتحاد الأوروبي وحدها ليست حاسمة، فموقف اليابان على سبيل المثال كان بسيطاً وواضحاً: «تعتقد اليابان بأنه ليس من الضروري تعديل أحكام اتفاقية ميثاق المناخ الحالية». وذلك بالرغم من أنه في آذار 2021 قدّم مستثمر من هونغ كونغ مطالبة بالتعويض ضد اليابان بسبب تخفيض الحكومة لدعم الطاقة. لكن رغم ذلك، فمن دوافع موقف اليابان هي أنها الدولة الوحيدة من بين مجموعة السبعة الكبار التي لا تزال تبني محطات طاقة تعمل بالفحم، سواء في اليابان أو في الخارج، مثل الهند وإندونيسيا وفيتنام وبنغلادش وتشيلي والمغرب. ورغم أن هذه الدول ليست عضوة في اتفاقية ميثاق الطاقة بعد، فبعضها إما في طور التصديق عليها أو الانضمام كمرأبين.

التوسع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2012، أطلقت أمانة الاتفاقية حملة علاقات عامة لحمل المزيد من الحكومات التي لم تنضم بعد إلى الانضمام. تمّ تبني سياسة «التعزيز والتوسع والتواصل» بهدف تحقيق «توسع في المنطقة الجغرافية» التي تغطيها الاتفاقية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا التوسع ضروري بالنسبة للاستثمارات في إنتاج الطاقة، إن كانت تريد الحفاظ على توريدات النفط المستقبلية من المنطقة». وكذلك التوسع إلى أماكن أخرى في القارة الإفريقية وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية. في 2021، تمّ تخصيص 11,4% من

من دوافع موقف اليابان هي أنها الدولة الوحيدة من بين مجموعة السبعة الكبار التي لا تزال تبني محطات طاقة تعمل بالفحم سواء في اليابان أو في الخارج

النهضة التربوية الأخلاقية ضد «الدعشنة»: لبوس جديد للفكر الاستعماري



ليس جديداً أن تتم معالجة الظواهر التي نعيشها من قبل البعض على أساس فكري يقوم بتجريد الظاهرة من واقعها المعقد، وبحيلها إما إلى أسباب متصلة في وعي الشعوب التي تقوم بينها تلك الظاهرة، وإما إلى البنية الثابتة لتلك الشعوب، حيث يتم النظر فيها خارج تاريخها المادي الاقتصادي - الاجتماعي. ومن بين الظواهر هي ظاهرة «الدعشنة» أو السلوك الفاشي الذي انتشر في المنطقة مؤخراً، والتي يعتبرها البعض ظاهرة متصلة في وعي وثقافة ودين «الإسلامي تحديداً» وتاريخ منطقتنا. وفي هذه المادة سنقوم بسرد بعض المقارنات التاريخية التي تظهر ضحالة هكذا مواقف غير علمية تلقى رواجاً اليوم، بدعم من تيار فكري غربي مركزي استعماري النزعة في جوهره.

د. محمد المعوش

الطاعة والسلطة

في العالم 2015 صدر فيلم «المُجرب» (Experimenter) من إخراج مايكل أميريدا. الفيلم يحكي قصة الباحث في علم النفس الاجتماعي ستانلي ميلغرام (الذي يقوم بدوره في الفيلم الممثل بيتر سارسغادر). ميلغرام (1933-1984)، الباحث في جامعة ييل، ومن ثم هارفرد، ومن ثم جامعة نيويورك، الذي قام في منذ بداية الستينات بتجارب على مواطنين لقياس مدى استعداد الخاضعين للتجربة للامتثال للأوامر. محاكياً بذلك التجارب النازية التي ظهرت سابقاً في تلك الفترة. التجربة تقترض على توجيه الشخص المتطوع للتجربة بتوجيه صعقات كهربائية متدرجة القوة إلى شخص موجود في غرفة أخرى لا يستطيع المتطوع رؤيته، في حال كانت إجابة الشخص الآخر خاطئة. وتصل تلك الصعقات (كما تظهر للمتطوع) حداً خطيراً على حياة الشخص الذي من المفترض أنه يجيب عن الأسئلة. طبعاً في الحقيقة لم تكن تلك الصعقات حقيقية، بل ما يصدره الشخص الذي يتلقى الصعقات الوهمية من أصوات هي تمثيل بالاشترك مع معدي التجربة. النتائج كانت صادمة، فعالية المشاركين وبالرغم من إظهار بعضهم بعض التمتع والتردد، قد قاموا بتوجيه الصعقات بناء على أمر من معد التجربة، على الرغم من قدرة المتطوعين على الانسحاب. تركت تجارب ميلغرام أصداء متباينة في عالم الأكاديميا والمجتمع بشكل عام. وصدرت له عدة كتب في العالم. على الرغم من تفسيرات ميلغرام التي تظهر وحيدة الجانب، ولكنها تظهر كما عبر ميلغرام نفسه عن خاصية الظرف الذي يجد الإنسان نفسه فيه، فيقوم بالاستجابة على ذلك الأساس، على الرغم من تعارض قناعاته أو اتجاهه الأخلاقي. ويعلق ميلغرام مكتفاً تجاربه: «إن علم الاجتماع لهذا القرن يكشف عن درس أساس: غالباً ليست ماهية الشخص هي ما تحدد تصرفه، الإنسان نفسه فيه».

المثال أعلاه، الذي ينتمي إلى عالم الحياة الغربي، ويعتبر إلى حد اليوم من الشخصيات التي تركت أثراً في المجال، أظهر ميلاً للعنف والعوانية حدّ القتل، عند شعوب لا تنتمي حسب الاعتقاد الدارج عندنا اليوم إلى ثقافة إسلامية متطرفة، ولا هي تعيش في منطقتنا. فما هو الأساس المادي لهذا الميل.

مجازر عبر التاريخ

شهد العالم عبر التاريخ مجازر لا حد لها، في «الحروب الأوروبية المسيحية» حيث ذبح الناس في الشوارع، وسابقاً ظاهرة الصلب التي قام بها الرومان «قبل الرواية المسيحية التاريخية»، ثم ظاهرة الإبادة بحق الشعوب الأصلية للمقارات التي استعمرت لاحقاً في أستراليا والأمريكيتين، إلى الحروب اللاحقة العالمية الأولى والثانية، حيث تمت إبادة ملايين ومدن بكاملها خلال أيام معدودة «كما حصل في الصين على يد اليابانيين» أو الاتحاد السوفييتي وأوروبا على يد النازية، أو الجزائر وسورية على يد فرنسا (مع أنهم أحفاد ثقافة الثورة الفرنسية: الحرية والمساواة والإخاء؟! حسب نظرية الإصالة الثقافية للسلوك الداعشي).. لذلك إن ظاهرة المذابح عبر التاريخ ليست حكرًا على مجتمع دون آخر، وعلى مرحلة تاريخية دون أخرى. ولكن الفرق هو ما بين قضية الفاشية وقضية المجازر خلال الحروب نفسها. فالفاشية كظاهرة مرتبطة برأس المال العالمي الأكثر رجعية، لها توظيفات محددة، ولا تتحرك إلا ضمن أليات وقوة وهدف رأس المال ذلك.

في الظاهرة الأخيرة

إن الظاهرة الأخيرة لانتشار داعش في المنطقة ليست نابعة من ثقافة المنطقة «المتأصلة» ولا حتى نتاج خاص بأنظمة المنطقة دون غيرها، فلا اختلاف من حيث الجوهر بين هذه الأنظمة وبقية الأنظمة من حيث الممارسة القمعية وغياب العدالة والديمقراطية. هي ظاهرة تم تخليقها في إطار ممارسة رأس المال العالمي، كتعبير عن أزمته العميقة في هذه المرحلة التاريخية، التي تجاوز فيها تخليق ظاهرة النازية في الحرب العالمية الثانية. فاتخذت الظاهرة «الداعشية» أبعاداً عالمية، تم توسيع رقعة فعلها في المنطقة الأكثر اشتعالاً، والتي تشكل بالنسبة للإمبريالية هدفاً للتفجير، عندما صار فقدان السيطرة ممكناً في شكله السابق. وتخليقها كان عبر التمويل والنقل والتنظيم والدعم التكنولوجي والعسكري والإداري والإعلامي والسياسي والدعائي... ولأن الأزمة عالمية ومتشابهة، شهد التوسع الداعشي حدود منطقة الشرق من الصين وروسيا حتى المتوسط، فطالت أوروبا وإفريقيا، وكانت في كل مكان تأخذ طابعاً خاصاً نسبياً، ربطاً بظرف المجتمع الذي تم دعم تخليقها فيه. فالفاشية في الولايات المتحدة ليست إسلامية الطابع في السلوك الترامبي الداخلي، بل تقوم

كل بنية فيها
من التناقض بين
اتجاهاتها وربما
من يريد أن يعمم
فكرة داعشيتها
المتأصلة فهو
الاستشراقي
الاستعماري
الغربي بلبوس
جديد

على الشروط الثقافية الاثنية والعرقية والاجتماعية للولايات المتحدة نفسها «وإن كانت حادثة تفجير برجي التجارة أخذت طابعاً بن لادنياً شكلاً». ولكن عودة إلى ميلغرام، إن الظرف الذي قدرته فيه تلك الظاهرة على الفعل هو ظرف تاريخي اقتصادي - اجتماعي راهن، يتمثل في درجة حرمان مادي وروحي عالية لحاجات الشعوب. وهنا يمكن العودة إلى تحليل ظاهرة الفاشية في الحرب العالمية الأولى، من خلال نوعين من الكتابات: عملية نفسية مباشرة للباحث النمساوي «الماركسي» «المتخبط في اتجاهه السياسي كونه كان على خلاف مع الاتحاد السوفييتي باعتباره دولة إرهاب أحمر» الذي ترك أثراً كبيراً في علم النفس هو ويلهلم رايش، في كتابه سيكولوجيا الجماهير الفاشية. والثاني: هو القائد الشيوعي الإيطالي بالميرو تولياتي، في محاضراته حول الفاشية. وكلاهما عبر تحليل اقتصادي اجتماعي نفسي أظهرت تعقيد الظاهرة (وأغلبنا شهد تحولاً لأشخاص «متنورين ومتعلمين ليبراليين» أطباء وحتى فنانيين ورسامين ومهندسين قد شاركوا في الحملة الداعشية ذبحاً وتقتيلاً ما أذهل معارفهم وأصدقائهم، وبعضهم عاد من موقعه الداعشي ندماً أيضاً»، وكيف أن الفاشية بالبداية ضمت جماهيراً كان يجب أن تكون موضوعياً خزان الخط التغييري الثوري. فهذه الجماهير وجدت في الدعاية والخطاب والتنظيم الفاشي جذاباً تاريخياً لها، ربطاً بالحاجات الإنسية المادية والمعنوية. ويشير تولياتي، كما رايش أيضاً، كيف أن المنظمات الفاشية في إيطاليا نظمت في بداية صعودها الرحلات ومباريات الألعاب والسهرات واللقاءات الشبابية

بغاية جذب الأفراد. وزياد الرحباني نفسه في العديد من مقابلاته يكرر كيف أنه في مراهقته انجذب إلى فاشية حزب الكتائب اللبنانية من خلال الرزي والقبعة العسكرية! هذا هو زياد الذي صار لاحقاً من أبرز الكتاب المسرحيين والفنانين الموسيقيين على الرغم من أنه كان يمكن أن يكون فاشياً في ظروف غير تلك التي كان فيها «ربما للعائلة مثلاً دور خاص كما يشير زياد». فما هو زياد لا يظهر تاصلاً فاشياً مطلقاً بسبب ثقافته الإسلامية مثلاً (وزياد يعتبر مسيحي الخلفية) بل إن الظاهرة المركبة والمعقدة هي اقتصادية سياسية تاريخية بامتياز تتخذ من الخاص في كل مجتمع وبعض رموزه - وليس كل رموزه - لبوساً خارجياً لها. فالعرق الألماني الأري الصافي كان لبوس النازية، والصفاء الأوروبي لبوس ممارسة التيار الفاشي في أوروبا، والعنصر الأبيض الأمريكي لبوس هذا التيار في أمريكا. ولبس في منطقتنا شكلاً مستوحى من خصوصية هذه المنطقة الإسلامية بغالبها. ولكن حتى القول بأن كل تاريخنا كان داعشياً، فهو لظلم وتجنّ. فالرموز التي يقال إنها اغتيلت وذبحت عبر تاريخنا انتمت إلى هذه الثقافة وهذه البنية نفسها. فكل بنية فيها من التناقض بين اتجاهاتها. وربما من يريد أن يعمم فكرة داعشيتها المتأصلة، فهو يعيد إنتاج الفكر الاستشراقي الاستعماري الغربي بلبوس جديد، فالحل حسب هؤلاء ليس تغييراً في القاعدة الاقتصادية السياسية للأنظمة «والنظام العالمي ككل» بل في عملية تروبووية مخففة (Light) سريعة الهضم على وقع تسارع الأزمة وضيق وقت الجميع.

إصدارات عالمية عن الكوارث والمناخ والعلوم



«تاريخ المضادات الحيوية في إنتاج الغذاء الأنجلو أمريكي» هو كتاب صادر عن جامعة روتجرز لكلاس كيرشيل. ويتحدث عن الاستخدام الروتيني للمضادات الحيوية للحفاظ على إنتاج الغذاء، وزيادته تترك بقايا خطيرة في الطعام، وتضر بالحيوانات، وتعزز مقاومة مضادات الميكروبات، مما يجعل العديد من الأدوية عديمة الفائدة في علاج الأمراض التي تصيب الإنسان.

وفي كتاب تشيلسي والدا الصادر مؤخراً «السعي العالمي لتغيير الصرف الصحي» معلومات عن عدم تمتع نصف سكان العالم بإمكانية الوصول إلى الصرف الصحي الآمن- أولئك الذين يستخدمون مراحيض غير فعالة، ويهدرون المياه النظيفة، ويتخلصون من العناصر الغذائية الأساسية والطاقة. ويقدم هذا الكتاب معلومات أيضاً عن الجيش المتنامي للعلماء والمهندسين والنشطاء المتمرسين في مجال تغيير منظومة الصرف الصحي في جميع أنحاء العالم بطريقة سليمة بيئياً وصحياً.

بينما يتحدث ايان ماكنتاير في كتاب «حواجز بيئية» عن تاريخ الحركة البيئية خلال عقود من الزمان، وكيف ساهم العلماء في فهم الناس والحكومات للبيئة والسياسة

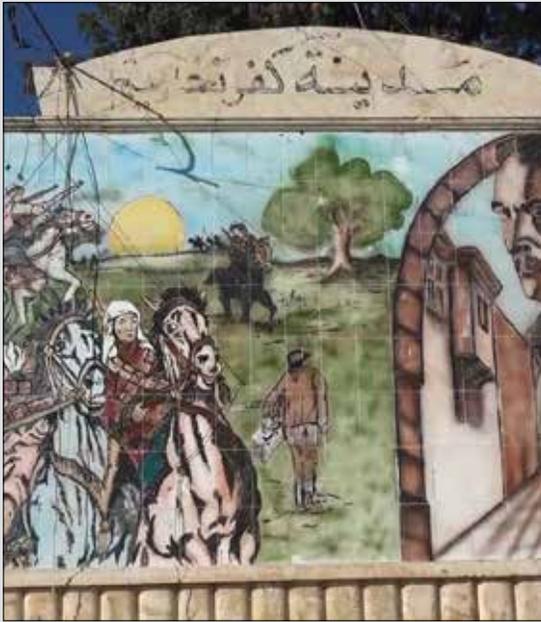
والاستعمار. وخصص بوفانتورا مونجاني كتابه «ننهض من أجل أرضنا» للنضال الذي حدث من أجل الأرض في جنوب إفريقيا، والقمع الذي واجهه هذا النضال. وقدم تحليلاً لعمل رأس المال الزراعي والاستخراجي في جنوب إفريقيا، وخط سير الحركات الزراعية والريفية في البلاد. وقرأتها بالصراعات المشابهة من أجل الأرض في الكونغو الديمقراطية وناميبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وإسواتيني «سوازيلاند»

يختلف عن عقول الحيوانات. كما يتحدث عن دور اللغة، ويقدم شرحاً مادياً جوهرياً للوعي الذاتي عند البشر. أما كريس فونك، فتناول في كتابه الصادر عن جامعة كامبردج مؤخراً «كيف يساهم تغير المناخ في الكوارث» وعن تأثير الجفاف والفيضانات والحرائق على مئات الملايين من الناس كل عام، مما تسبب في خسائر اقتصادية جسيمة. وإن تغير المناخ يجعل هذه الكوارث أكثر خطورة.

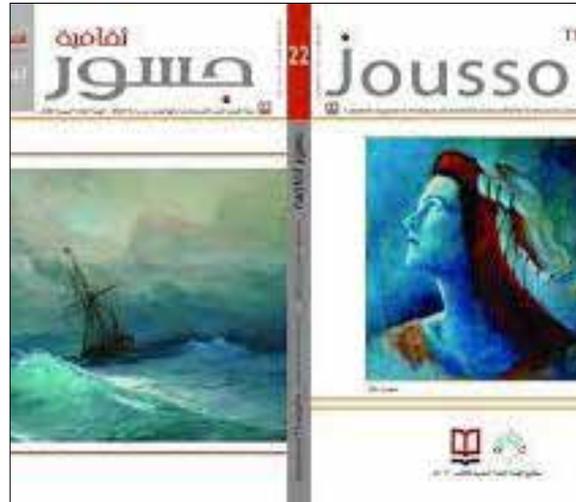
وموزمبيق ومدغشقر. من جهة أخرى، صور فريدريك أوتو في كتابه «الطقس الغاضب» موجات الحرارة والفيضانات والعواصف التي تجتاح العالم بكثرة. والتغيرات الجديدة للمناخ علمياً، والظواهر الجوية وغير ذلك. بينما تحدث جون بارينغتون في كتابه «كيف حولت الثقافة دماغ الإنسان» الصادر عن جامعة أكسفورد مؤخراً، عن أحدث الأبحاث حول الدماغ البشري، وكيف

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



بلدة كفر تخاريم في محافظة إدلب هي مسقط رأس القائد الوطني إبراهيم هنانو قائد ثورة الشمال، شاركته البلدة في الثورة، كما شاركت البلدة في مراحل النضال ضد الإقطاع والأحلاف الاستعمارية بعد الاستقلال. في الصورة نصب ولوحة في مدينة كفر تخاريم يمثّلان إبراهيم هنانو قائد الثورة ورفاقه الثوار.



عدد جديد من مجلة جسور

صدر العدد الجديد من مجلة «جسور» الثقافية الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة السورية للكتاب في وزارة الثقافة. وتضمن العدد الجديد من المجلة -الخاصة بالترجمة- مقالات ودراسات حول الترجمة وأفاقها، ولقاءات مع النقاد والمترجمين تناولت الغاية من الترجمة في إقامة تواصل فكري ومعرفي بين الشعوب، وإزالة الحواجز الثقافية بينها. واحتوى العدد الجديد مواد عن فرويد وعلم النفس والأطفال، والأدب الروسي والأدب الياباني والتراث اليوناني والإفريقي والنقد البريطاني والموسيقا وغير ذلك.

ترميم الكتب القديمة

ترميم الكتب القديمة في الصين، حرفة تعيد الحياة إلى الكتب بعد موتها، ويمارسها حرفيون يعملون في المكتبات العامة للمدن الصينية. حيث يساعدون العديد من المؤلفات النفيسة على مقاومة التلف واستعادة روحها الساحرة. ومن الطبيعي أن تواجه الكتب القديمة أضراراً، مثل: التآكل الناتج عن العثة والعفن. لذلك يعمل الحرفيون بمبدأ «استعادة المظهر الأصلي». حيث يستخدمون ورقاً متماثلاً أو متشابهاً في اللون مع الورق الأصلي، وألا يزيد سمك الجزء المرمم عن سمك الجزء الأصلي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/08/15» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أضواء على النضال الطلابي في سورية 1900-1918



إن نشوء الجامعة السورية عام 1903 - حيث تأسست المدرسة الطبية بفرعها الطب البشري والصيدلة - قد أعطى دفعا للحركة الطلابية السورية الجينية للمضي قدماً في نضالها.

وفي أواخر العهد العثماني، كان الطلبة السوريون ينحدرون من الطبقات البرجوازية والإقطاعية بشكل رئيسي. أما الطبقات الفقيرة وأغلبهم فلاحون ورعاة في الريف أو حرفيون وعمال في المدن، فكانوا يعانون من الأمية بسبب وضعهم الاجتماعي والتركيب الطبقي للمجتمع.

هذه الطبقات هي التي استطاعت تدريس أبنائها في هذه المرحلة، ونشأت من هذه الطبقات فئة المثقفين الوطنيين التي لعبت دوراً مهماً في قيادة حركة التحرر الوطني السورية ضد الاستبداد العثماني المرتبط برأس المال الأجنبي. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 في دمشق وبيروت وغيرها وتوسعت تنظيماتها.

حملت تطورات الحرب العالمية الأولى أخطار الاحتلال الاستعماري الأوروبي للمنطقة، وخاصة بعد اتفاقية ساكس بيكو عام 1916 ووعدهم بلفور الصهيوني عام 1917. وخلال سنوات نهاية الحرب، بدأت الجيوش الاستعمارية الفرنسية والبريطانية باحتلال أراضي سورية ولبنان وفلسطين والعراق، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني في سورية ومحيطها.

البرية العالمية، ومنذ ذلك الوقت بدأت تتشكل وحدة اقتصادية محدودة بين سورية والمناطق المجاورة لها، وبشكل خاص لبنان وفلسطين بالإضافة إلى العراق. في هذه الظروف برزت سورية تناضل بوجهها البرجوازي الوطني من أجل توحيد المنطقة وبلدانها، من أجل استقلالها ضمن إطار آسيا العربية.

إن الشبيبة التي حصلت على التعليم الحديث قد انفصلت عن القوانين الجائرة للنظام التقليدي، وأصبحت كقاعدة عامة، القوة الأكثر ثورية في المجتمع السوري.

خلال بداية القرن العشرين بأسره، كان الطلاب هم الفصائل الأكثر ثورية من بين فئة المثقفين الوطنيين السورية، وقد انتشرت بشكل واسع بين الطلاب أفكار التحويل الثوري للمجتمع، وقاد الطلاب أول مظاهرات معادية للإمبريالية في سورية ولبنان، حيث جرت في بيروت في الأول من أيار سنة 1907، كما أن أول مؤتمر عربي قد انعقد في باريس عام 1913 بمبادرة من الطلبة العرب الذين يدرسون فيها، وكانت نسبة أعضاء أولى المنظمات الثورية «الجمعية العربية الفتاة» من الطلاب كبيرة. وكانت الجمعية العربية الفتاة التي كونها الطلاب من أقوى الجمعيات في ذلك الوقت «ن. ك. نيفوديفا، على المبدأ، نضال الحزب الشيوعي السوري من أجل الجبهة الوطنية الموحدة 1936-1966، ترجمة زياد الملا، دار الطليعة الجديدة 1992، ص 16-74».



إن نشوء

الجامعة السورية

عام 1903 حيث

تأسست المدرسة

الطبية بفرعها

الطب البشري

والصيدلة أعطى

دفعا للحركة

الطلابية السورية

إلى مرحلة متقدمة، فكان يتم عبر التنظيم المدرسي من خلال الجمعيات والمنشآت والحلقات الأدبية التي ضمت الأساتذة والطلاب، ومن هذه الجمعيات التي تأسست في سورية وبلاد الشام: جمعية الآداب والعلوم، جمعية زهرة الأدب، الجمعية العلمية السورية، الجمعية التاريخية وغيرها.

كان عدد الطلاب في بلاد الشام في نهاية القرن التاسع عشر حوالي 5500 طالب في كافة المدارس التبشيرية التابعة للأوروبيين والمدارس الآلية والمدارس الحكومية، حسب إحصائية نشرت في كتاب الصحافة السورية. استطاع الطلبة السوريون أداء دورهم في التصدي للسلطة العثمانية بأساليب متقدمة، كان بعضها عفوية، وبعضها الآخر منظماً، فنشأت جمعيات مع بداية القرن العشرين مناهضة للاستعمار، مثل: جمعية الكلية السورية 1901، جمعية النهضة العربية 1905، المنتدى الأوروبي 1910. «نشرة نيسان العدد 71 تموز 1996».

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور حركة التحرر الوطني السورية كانعكاس لعملية التوحيد الوطني من جهة، وكتعبير عن الاحتجاج ضد الحكم الاستبدادي التركي المرتبط بالرأس مال الأجنبي من جهة أخرى.

ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ظهرت البرجوازية الوطنية التجارية في سورية ولبنان لوقوعها على مفارق طرق التجارة

شكل الطلبة في المجتمع السوري فئة هامة لعبت دوراً مهماً في تاريخ سورية ونضال الشعب السوري في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. وكانت الحركة الطلابية السورية في مقدمة الصفوف النضالية في فترة نهاية الحكم العثماني.

كاسيون

في تلك الفترة، فرضت الدولة العثمانية - من خلال سيطرتها على عدد من الشعوب باسم الدين - واقعاً خطيراً تمثل بمحاولة سلبهم عن تاريخهم ومحو حضارتهم، والقضاء على لغتهم وإذلالهم، وكان على هذه الشعوب التصدي لهذا الخطر على جبهات، أهمها: حماية اللغة، إحياء التراث، التصدي للسياسات العنصرية، توعية الجماهير، تعميق الوحدة الوطنية ونبذ محاولات الصراع الطائفية، النضال من أجل الاستقلال.

وهذه المهام وضعت الطلبة الثوريين والمثقفين الثوريين في خندق النضال المتقدم باعتبارهم أكثر القطاعات الجماهيرية استيعاباً ووعياً لمثل هذه المهام.

وقد اعتمد التنفيذ في المرحلة الأولى على الاجتهادات الشخصية التي لم يكن يجمعها أي تنظيم، وإنما كان هناك بعض التعاون الذي يجسد التلاقي في المبادئ، ومن ثم انتقل النضال